المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية

د. نهال المغربل ود. ياسمين فؤاد

ورقة عمل رقم (١٣٨)
سبتمبر ٢٠٠٨

د. نهال المغربل: باحث اقتصادي رئيسي سابق بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية (email: nmagdy@aucegypt.edu).
د. ياسمين فؤاد: مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة (email: jasminefouad@hotmail.com).

ملخص

تحاول هذه الدراسة التعرف على مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال وتطوره والمزايا المترتبة عليه وكيفية تقييمه وتنظيمه. كما تتناول أهم التجارب الدولية في هذا المجال كمحاولة للوقوف على أفضل الممارسات للاستفادة منها. وتقوم الورقة أيضا بتحليل أهم المبادرات المحلية في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال لتحديد الدوافع التي تشجع القطاع الخاص في مصر على الاضطلاع بهذه المسئولية والمجالات التي تحظى باهتمام الشركات المحلية والتحديات التي تواجهها عند تبنيها لبرامج المسئولية الاجتماعية. وتنتهي الدراسة بطرح بعض التوصيات التي من شأنها الترويج للمسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر من خلال مشاركة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويأتي الاهتمام بهذا الموضوع في ضوء التطور الذي شهدته العلاقة بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مصر منذ التسعينيات من القرن الماضي؛ حيث حل القطاع الخاص تدريجيا محل القطاع العام الذي تقلص دوره في النشاط الاقتصادي، بينما تركز اهتمام الحكومة في السعي نحو تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وزادت أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الرقابة على كل من الحكومة والقطاع الخاص.

Abstract

This study attempts to address the concept of corporate social responsibility (CSR), its development over the years, benefits that can be achieved as a result of CSR as well as ways of evaluating and regulating its practices. The paper does so in light of successful international experience to draw lessons from best practices in this area. In addition, the paper highlights prominent local initiatives to identify factors that motivate the private sector to undertake CSR as well as particular areas of interest and challenges. The study concludes with a number of proposals to promote CSR in Egypt through active participation of the government, the private sector and civil society. Interest in CSR in Egypt has been on the rise since the 1990s as relations between the government, the public sector, the private sector and civil society have undergone several developments. The private sector has gradually replaced the public sector as the main driver of economic activity. The focus of the government has turned to providing a conducive environment to the growth of local and international investments. The role of civil society has increased whether in economic and social development or in monitoring the government and the private sector.

١- مقدمة

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال الخاص (Corporate Social Responsibility (CSR)). إلا أنه بصفة عامة، تتضمن المسئولية الاجتماعية لرأس المال وجود عقد ضمني يحدد واجبات ومسئوليات رجال الأعمال تجاه مجتمعهم، كما تقيس أثر النشاط الاقتصادي على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (Steiner 1972). وينطلق مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال من أنه على الرغم من أن الهدف الرئيسي لرأس المال هو تحقيق أعلى معدلات للربح، إلا أنه من الضروري أن يسهم أيضا في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية.

وقد شهدت التسعينيات من القرن الماضي تطورا في شكل العلاقة بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مصر شأنها في ذلك شأن عدد كبير من البلدان النامية؛ حيث حل القطاع الخاص تدريجيا محل القطاع العام الذي تقلص دوره في النشاط الاقتصادي وفي توفير فرص العمل، بينما تركز اهتمام الحكومة حول السعي نحو تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي. كما زادت أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الرقابة على كل من الحكومة والقطاع الخاص. وقد اهتمت الشركات المحلية—أسوة بالشركات العالمية—بتقييم الآثار المترتبة على نشاطها على العاملين بها ومستوى رفاهيتهم، وعلى المجتمع المحلي والبيئة المحيطة بها، ثم على المجتمع ككل، اقتناعا منها بأهمية ذلك ومردوده على نشاطها واستثماراتها وأرباحها ونموها واستدامتها. ومع زيادة درجة الوعي بالأثر السلبي للنشاط الاقتصادي على البيئة، والدور الهام الذي تلعبه وسائل الاتصال الحديثة في توعية المستهلكين. وفي ضوء الاهتمام بالتنمية البشرية لرفع مستويات الإنتاجية سعى عدد كبير من الشركات إلى تبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه.

وفي واقع الأمر يمكن القول إنه لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع المصري ككل بمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال وأبعاده ومدى تطوره وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منه. وفي ضوء ذلك، تطرح الورقة التساؤلات التالية: ما هو المقصود بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال وما هو التطور التاريخي لهذا المفهوم؟ وما هي الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال؟ وما هي أهم المبادرات المحلية في هذا المجال؟ وما هي الدوافع التي تشجع الشركات على الاضطلاع بمسئوليتها الاجتماعية وكذلك التحديات التي تواجهها للقيام بدورها الاجتماعي؟ وكيف يمكن تقييم تجربة الشركات المحلية في هذا المجال؟ وأخيرا، ما هو الدور الذي تستطيع الدولة ومنظمات الأعمال والقطاع الخاص والشركات عابرة القارات أن تلعبه لتنمية مبادرات المسئولية الاجتماعية في مصر؟

وتهدف الورقة إلى التعرف على مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال، ومراجعة التجارب الدولية في هذا المجال، وتقييم تجارب الشركات المحلية؛ وذلك بغية التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها

تشجيع مساهمة الشركات في برامج المسئولية الاجتماعية وزيادة فعاليتها. وتنقسم الورقة إلى أربعة أقسام عدا المقدمة، حيث يتناول القسم الثاني مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال، بينما يستعرض القسم الثالث التجارب الدولية في هذا المجال والدروس المستفادة منها. أما القسم الرابع فيقدم تحليلا لتجارب المسئولية الاجتماعية في مصر وكيفية تعظيم الاستفادة منها. وتختتم الورقة بالقسم الخامس الذي يقدم بعض التوصيات التي تساعد على تشجيع الشركات على تحمل مسئوليتها الاجتماعية والمساهمة في تنمية المجتمع.

٢- مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال

يتناول هذا الجزء تعريف المسئولية الاجتماعية لرأس المال والتطور التاريخي لهذا المفهوم والمزايا المترتبة على التزام الشركات به وكيفية تنظيمه وأسلوب تقييمه.

٢-١ تعريف المسئولية الاجتماعية لرأس المال

هناك عدة تعريفات لمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال، وكلها تدور حول ذات المعنى، وهي تحمل الشركات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح[١] من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع. ويقصد بهذا المفهوم التزام الشركات ليس فقط بتحقيق أرباح لمساهميها، ولا تقتصر المسئولية تجاه الاقتصاد القومي فقط، ولكن تمتد لتشمل البيئة والعاملين وأسرهم وفئات أخرى من المجتمع. ومن أهم التعريفات وأكثرها شيوعا تعريف البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة.

٢-١-١ تعريف البنك الدولي

"يقصد بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية" (World Bank 2005).

٢-١-٢ تعريف الاتحاد الأوروبي

"المسئولية الاجتماعية لرأس المال هو مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي" (Commission of the European Communities 2001). ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسئولية الاجتماعية مفهوم*تطوعي* لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع.

[١] يُعرَّف أصحاب المصالح بأنهم كل شخص أو جماعة تبدي اهتماما بالعمليات التي تقوم الشركات بتنفيذها لتحقيق أهدافها (Hopkins 2004).

٢-١-٣ *تعريف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة (World Business Council for Sustainable Development (WBCSD)*

"تُعرَّف المسئولية الاجتماعية لرأس المال بالالتزام المستمر للشركات بالتصرف على نحو أخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل" (WBSCD 1999).

وبالإضافة إلى هذه التعريفات، يقترح بعض الباحثين والمتخصصين تحويل مصطلح المسئولية الاجتماعية لرأس المال إلى مصطلح الاستجابة الاجتماعية لرأس المال (Corporate Social Responsiveness)، حيث إن المصطلح الأول يتضمن نوعا من الإلزام، بينما يتضمن الثاني وجود دافع أو حافز أمام رأس المال لتحمل المسئولية الاجتماعية (Hopkins 2004). وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال ومنها مواطنة الشركات (Corporate Citizenship) والشركات الأخلاقية (Ethical Corporation) والحوكمة الجيدة للشركات (Good Corporate Governance). وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات إلا أنها في النهاية تنصب على مساهمة الشركات في تحمل مسئوليتها تجاه أصحاب المصالح المختلفين. كما تشتمل المسئولية الاجتماعية لرأس المال على عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، والقانوني، والإنساني، والأخلاقي، وتتركز في بعض المجالات، خاصة العمل الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والتشغيل، والمحافظة على البيئة.

وتستند المسئولية الاجتماعية لرأس المال إلى نظرية أصحاب المصالح (The Stakeholder Theory) والتي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح؛ من حملة أسهم، وشركاء، وموردين، وموزعين، وعملاء وأيضا العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل (Friedman and Miles 2002; Michell, Agle, and Wood 1997). وتعد المسئولية الاجتماعية لرأس المال أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي[٢] والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال. ويرى عدد من الباحثين أن المسئولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها الشركات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسئولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للشركات (Ararat and Gocenogla 2007).

٢-٢ *التطور التاريخي لمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال*

لا يعد مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال مفهوما جديدا، حيث بدأ الحديث عن هذا المفهوم في الستينيات من القرن الماضي، وتزايد الاهتمام بالدور الاجتماعي لرأس المال في أعقاب انهيار حائط برلين وتداعي الشيوعية

[٢] من خلال تمكين الفقراء وتحقيق الاستقرار الاجتماعي ومن ثم الاستقرار السياسي.

في العالم وانتهاء مرحلة الحرب الباردة والتحول إلى اقتصاديات السوق الحرة وبداية اتجاه البلدان المختلفة نحو العولمة وما صاحب هذه التطورات من تشجيع للقطاع الخاص على المشاركة في النشاط الاقتصادي ثم الاعتماد على هذا القطاع في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن العوامل التي ساهمت في زيادة الاهتمام بهذا الموضوع، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي شجعت عدد كبير من الشركات الكبيرة على الدعم المادي والمعنوي للمضارين من هذه الأحداث، وكذلك الفضائح المالية لعدد من الشركات العالمية مثل إنرون وآرثر أندرسون (Enron وArthur Anderson) وغيرهما من الشركات العالمية التي لفتت الانتباه إلى الممارسات الخاطئة لهذه الشركات وتفشي الفساد بها. وهنا ظهرت أهمية تبنى الشركات لبرامج المسئولية الاجتماعية التي تستهدف أيضا، وفقا لتعريفها، محاربة الفساد بأشكاله المختلفة (Hopkins 2004).

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الحديث عن برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال، زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقر، وانخفاض مستوى معيشة بعض الفئات، والبطالة، وهي أمور ظلت لفترة طويلة من الزمن من مسئوليات الحكومات. ولكن مع تنامي الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والتأكيد على أهمية إقامة شراكات بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وفي ضوء تأكد الشركات من أن تدهور مستوى التنمية الاجتماعية يؤدي إلى هروب رأس المال ويؤثر سلبا على الاستثمار المحلي والأجنبي، زاد الاهتمام بهذا المفهوم.

ويتم تطبيق المسئولية الاجتماعية لرأس المال من خلال عدد من المحاور تشمل حماية مصالح المساهمين وحقوق المستهلكين، والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية، والاهتمام برأس المال البشري، والمساهمة في جهود التنمية، فضلا عن المشاركة في العمل الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسواق التي تتميز بارتفاع حدة المنافسة بين الشركات، وتتمتع بمؤسسات قوية لحماية حقوق المستهلك، وتتميز بكفاءة أسواق العمل وبارتفاع مستوى الديمقراطية تساهم في تشجيع الشركات على تبني برامج فعالة ومتكاملة للمسئولية الاجتماعية. كما أن عدم ارتفاع تكلفة هذه البرامج وعدم ارتباطها بمستوى مرتفع من البيروقراطية يؤثر إيجابيا على تبني هذه البرامج.

وتعتبر المسئولية الاجتماعية لرأس المال عملية تعلم مستمرة، حيث تختار كل شركة الأدوات التي تلائمها وتفي باحتياجات أصحاب المصالح، وتساعدها على الالتزام بمسئولياتها الاجتماعية. كما تراجع كل شركة هذه الأدوات والبرامج بصفة مستمرة وتتأكد من ملاءمتها للبيئة والمجتمع الذي تعمل به. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه المسئولية الاجتماعية لرأس المال في هذا المجال من خلال القطاع الخاص، إلا أن هذا لا يعني تخلي الحكومات عن دورها في تحمل مسئولياتها تجاه المجتمع، وذلك كما سوف يتضح من القسم الأخير من الدراسة.

ومن أهم العوامل التي تساعد على التوسع في برامج المسئولية الاجتماعية التواصل بين الشركات من خلال الشفافية والإفصاح بشكل مباشر ومستمر مما يؤدي إلى الاستفادة من التجارب السابقة واستثمار الخبرات المتراكمة في هذا المجال. ومن هنا تظهر أهمية إعداد التقارير الخاصة بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال (CSR Reporting) كوسيلة للإفصاح والشفافية. ويعتمد هذا على قدرة الشركات والأنشطة التي تقوم بها وطاقاتها المالية والمادية والبشرية وعلى احتياجات أصحاب المصالح.

٢-٣ المزايا المترتبة على التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع

في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال، يثور التساؤل حول الأسباب التي تشجع الشركات على الالتزام بهذه المسئولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية. وتشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي تعود على الشركات تتمثل فيما يلي:

- تحسين سمعة الشركات والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري. ويسهم التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
- تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك. وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة (Dow Jones Sustainability Index (DJSI)) والذي أُطلق عام ١٩٩٩ ويُعنى بترتيب الشركات العالمية وفقا لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
- استقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث يمثل التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات أو كبرى الشركات المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة.
- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة. وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحديا للشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة.
- رفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار.

٢ ـ ٤ تنظيم المسئولية الاجتماعية لرأس المال

يثير تنظيم المسئولية الاجتماعية لرأس المال جدلا واسعا، حيث إن هناك اتجاهين متعارضين في هذا الشأن. ينادي الاتجاه الأول بضرورة وضع إطار تنظيمي لبرامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال وذلك للحد من سوء استخدام الموارد البشرية، من حيث عدم المساهمة في رفع إنتاجيتها أو منحها حقوقها أو سوء توظيفها، والقضاء على الفساد والمحافظة على حقوق الإنسان وعلى البيئة. وفي هذه الحالة سوف تلتزم الشركات بالقوانين المنظمة للمسئولية الاجتماعية لرأس المال وتسعى لتبني البرامج الفعالة في هذا المجال مما يؤدي إلى زيادة أرباحها ويعزز نموها واستدامتها. ومن ثم يمثل الإطار التنظيمي للمسئولية الاجتماعية لرأس المال إحدى الأدوات التي تستطيع الدولة أن تستخدمها لتشجيع الشركات على القيام بدورها في هذا المجال بالإضافة إلى رفع درجة الوعي لديها بأهمية هذه البرامج وتوفير الحوافز المادية والمعنوية. ويؤيد هذا الرأي اهتمام المنظمات الدولية بإصدار المواثيق والتعليمات والإعلانات التي تشجع الشركات على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال من خلال توقيعها على هذه المواثيق أو اتباع التعليمات المختلفة. ويجد هذا الاتجاه تأييدا في البلدان الأوروبية، خاصة إنجلترا، حيث تبنى رئيس الوزراء الأسبق توني بلير مبادرة لتشجيع الشركات على تحمل مسئوليتها الاجتماعية، واستحدث وزارة للمسئولية الاجتماعية عام ٢٠٠٠. وقد تبع هذا الاتجاه كل من بلجيكا وهولندا وفرنسا وألمانيا، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد عرّف المسئولية الاجتماعية على أنها عمل تطوعي لا يجب أن تتدخل الحكومات في تنظيمه (Williams and Aguilera 2008).

بينما يرى الاتجاه الآخر، والسائد في عدد من البلدان النامية، أن تنظيم المسئولية الاجتماعية لرأس المال من خلال وضع القواعد وسن القوانين سيجعل التزام الشركات لا يتعدى ما هو مطلوب منها وفقا للقانون دون أي زيادة في البرامج قد تكون الشركات على استعداد لتنفيذها. فضلا عن ذلك، فإن هذا التنظيم قد يؤدي إلى مزيد من البيروقراطية ويرفع تكلفة المسئولية الاجتماعية على النحو الذي يؤثر سلبا على الأرباح واستدامتها. كما يرى البعض أن برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال تختلف من شركة لأخرى ولا يمكن وضع قواعد عامة أو قوانين موحدة لتنظيمها. وبصفة عامة فإن الغالبية العظمى من الشركات تنادي بضرورة المحافظة على الطبيعة التطوعية للمسئولية الاجتماعية للشركات وعدد قليل منها يؤيد عملية التنظيم من خلال القوانين والإجراءات (Williams and Aguilera 2008).

وقد يكون من الأفضل التعامل مع هذا الموضوع في إطار خصوصية كل بلد، فقد لا تحتاج البلدان المتقدمة والشركات عابرة القارات إلى سن قوانين خاصة بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال في ضوء ارتفاع درجة الوعي بأهمية هذا المفهوم وقدرة الشركات على القيام بالدور الاجتماعي المنوط بها. أما البلدان النامية، حديثة العهد بمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال والتي تتسم بسيطرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النشاط الاقتصادي وارتفاع حجم القطاع غير الرسمي، فقد يكون من الأجدى سن بعض القوانين أو وضع بعض القواعد

المحفزة التي تنظم المسئولية الاجتماعية لرأس المال. وتشمل الإجراءات المحفزة بعض الإعفاءات الضريبية، أو السماح للشركات التي تتبنى برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية بالدخول في المناقصات الحكومية دون غيرها من الشركات، فضلا عن منح الجوائز وتكريم هذه الشركات. وهنا تجدر الإشارة إلى حداثة طرح موضوع تنظيم المسئولية الاجتماعية لرأس المال للنقاش ومن ثم لا يوجد تأييد لاتجاه دون الآخر، وإنما يترك تحديد أسلوب التنظيم وفقا لظروف كل بلد.

٢ـ٥ تقييم أثر برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال

هناك قصور في مجال الدراسات التي تتناول تقييم أثر المسئولية الاجتماعية لرأس المال سواء على الشركات التي تمارسها أو على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويرجع ذلك لعدد من الأسباب من أهمها صعوبة تقييم أثر برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال على بعض المتغيرات مثل أسعار الأسهم أو القيمة السوقية أو الاقتصادية للشركات أو العائد على الاستثمار، وغيرها من المتغيرات وصعوبة قياس المسئولية الاجتماعية، وامتداد تأثيرها لبعض العوامل التي لا يمكن قياسها. حيث يتوقف نجاح بعض الشركات وقدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة على سمعتها. وتعتمد هذه السمعة بالإضافة إلى العوامل المادية مثل الاهتمام برأس المال البشري والمحافظة على البيئة، على بعض العوامل غير المادية مثل الثقة والجودة والاستمرارية والشفافية والمسئولية، التي يصعب قياسها أو تقديرها كميا. فضلا عن ضرورة اعتماد هذا النوع من التقييم على الدراسات الميدانية والاستقصاءات.

كما أن الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت تقدير أثر المسئولية الاجتماعية لرأس المال على المؤشرات المالية لهذه الشركات قد تضاربت نتائجها. وقد وجدت بعض هذه الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين تحمل الشركات لمسئوليتها الاجتماعية وبين الأرباح المالية التي تحققها الشركات (Posnikoff 1997). وتعود هذه العلاقة الإيجابية إلى تحسن العلاقة داخل الشركات بين الإدارة والعاملين بها من ناحية والإدارة وعملاء الشركة من ناحية أخرى، كما تتحسن سمعة الشركات وتصبح مؤهلة للاقتراض من القطاع المصرفي، وقادرة على جذب الاستثمارات، فضلا عن تحسن العلاقة بين الشركات والحكومة مما يعود عليها بالنفع (Moussavi and Evans 1986). وقد أكدت الدراسات على أن التزام الشركات ببرامج المسئولية الاجتماعية يكون له أثر إيجابي على إنتاجية العاملين وعلى مستوى أجورهم (Klein and Leffer 1981). كما أوضحت دراسات أخرى وجود علاقة إيجابية بين الالتزام البيئي وإنتاجية الشركات وكفاءتها في استخدام الموارد (Färe, Grosskopf, and Pasurka 2006; Wendy, Morrison Paul, and Harris 2004; Gray and Shadbegian 2003). وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن نجاح برامج المسئولية الاجتماعية للشركات يتوقف على قدرة الحكومات على توفير بيئة أعمال مواتية وعلى ما تفرضه من ضرائب وعلى مرونة قوانين العمل (Morrison Paul and Siegel 2006). كما تؤكد بعض الدراسات على أن الأداء المالي للشركات يؤثر أيضا على قدرتها على تحمل مسئوليتها الاجتماعية (McGuire, Sundgren, and Schneeweis 1988).

وتوصلت بعض الدراسات إلى أن عدم التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة التي يتحملها المستثمرون (Alexander and Bucholtz 1978).

وبصفة عامة فإن هذه الدراسات حاولت تقييم الأداء الاقتصادي للشركات من خلال المقارنة بين أرباح الشركات التي تلتزم ببرامج المسئولية الاجتماعية وأرباح الشركات التي لا تلتزم بهذه البرامج (Orlitzky, Schmidt, and Rynes 2003; Dowell, Hart, and Yeung 2000; Mcwilliams and Siegel 2000; Griffin and Mahon 1997). وتتبنى هذه الدراسات فكرة أن الشركات المحلية والعالمية تسعى لتبني برامج للمسئولية الاجتماعية إذا فاقت الأرباح المرتبطة بهذه البرامج التكلفة المترتبة عليها. وتتمثل هذه الأرباح في تحسين سمعتها، وقدرتها على رفع أسعارها (في ضوء إقبال المستهلكين على شراء منتجاتها التي تتسم بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى مثل منع عمالة الأطفال أو احترام حقوق العاملين)، وجذبها لأفضل عناصر رأس المال البشري (Morrison Paul and Siegel 2006).

بينما ترى دراسات أخرى أن هذه العلاقة سلبية (Wright and Ferris 1997)، بسبب ارتفاع تكلفة تحمل المسئولية الاجتماعية نتيجة ارتفاع تكلفة التبرعات التي تدفعها الشركات سواء للأعمال الخيرية أو لدعم جهود التنمية المحلية والمجتمعية، أو تكلفة التخلي عن إنتاج منتجات معينة (كالمبيدات مثلا) بسبب اعتبارات بيئية (Bragdon and Marlin 1972; Manasakis, Mitrokostas, and Petrakis 2006). وهناك مجموعة أخرى من الدراسات التي لم تجد أية علاقة بين أرباح الشركات واضطلاعها بمسئوليتها الاجتماعية (McWilliams, Siegel, and Teoh 1999). ويرجع البعض التضارب في نتائج الدراسات المختلفة إلى مشكلة سوء توصيف (misspecification) للمعادلات التي تم تقديرها، حيث إن بعض المتغيرات التي تؤثر على العلاقة بين المسئولية الاجتماعية لرأس المال والمؤشرات المالية للشركات لم تؤخذ في الاعتبار عند التقدير لصعوبة قياسها أو لعدم توافر بيانات عنها. وإذا أُخذت هذه المتغيرات في الاعتبار لتغير شكل العلاقة (McWilliams and Siegel 2000).

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تقييم أثر المسئولية الاجتماعية للشركات إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تستخدمها الشركات لقياس درجة نجاح برامج المسئولية الاجتماعية التي تتبناها. ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات رئيسية (Commission of the European Communities 2003):

- ***مؤشرات ترتيب الشركات وفقا لمسئوليتها الاجتماعية (Rating indices):*** تضم هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة المالية؛ ومؤشر الأسواق المالية التابع للفاينشيال تايمز (FTSE4Good Selection Criteria) الذي تصدره سوق الفاينشيال تايمز المالية[٣] (The Financial Times Stock Exchange) ويقوم بقياس مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية وبمبادئ حقوق الإنسان

[٣] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://www.ftse.com/ftse4good.

ومراعاة حقوق أصحاب المصالح؛ ومؤشر الأداء المتقدم المستدام[٤] (Advanced Sustainable Performance Indices (ASPI)). وتُستخدم هذه المؤشرات لترتيب الشركات وفقا لمدى تحملها لمسئوليتها الاجتماعية والبيئية.

- ***مبادئ وقواعد الممارسة:*** وتمثل المبادئ التوجيهية التي تقوم الشركات التي تطبق برامج للمسئولية الاجتماعية باتباعها لتقييم أدائها. وتشمل هذه المبادئ والقواعد قيام الشركات بتقييم داخلي أو خارجي رسمي أو غير رسمي لأدائها. وتستخدم مبادئ الميثاق العالمي[٥] أو قواعد مبادرة التجارة الأخلاقية[٦] أو مبادئ سوليفان العالمية للتقييم الداخلي،[٧] بينما تستخدم الشركات مبادئ منظمة الصحة العالمية أو صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة التابع لمنظمة الأمم المتحدة (The United Nations Children's Fund (UNICEF)) للتقييم الخارجي غير الرسمي ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٨] للتقييم الخارجي الرسمي.

- ***مبادئ وقواعد نظم الإدارة وإصدار الشهادات:*** تُستخدم هذه المبادئ للقيام بفحص الشركات وإصدار الشهادات التي تفيد التزامها بمسئوليتها الاجتماعية. وتساعد هذه المبادئ على مساعدة الشركات على تقييم برامج المسئولية الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها، خاصة تلك المتعلقة بالبيئة. كما أن الشهادات التي تحصل عليها الشركات تزيد من ثقة المتعاملين مع الشركة من عملاء وموردين وغيرهم. ومن أمثلة هذه المبادئ والشهادات نظم مراجعة الإدارة البيئية[٩] (Eco-Management and Audit Scheme (EMAS))؛ ومعايير الاتحاد الأوروبي للعلامات البيئية[١٠] (EU Eco-Label Criteria)؛ ومبادئ مجلس إدارة الغابة ((Forest[١١] Stewardship Council's (FSC)) والذي يضم مبادئ ومعايير إدارة الغابات؛ ومبادئ المسئولية الاجتماعية[١٢] ((Social Accountability 8000 (SA8000)) والذي يُعنى بالمبادئ المتعلقة بالعمالة.

- ***أطر المحاسبة وإعداد التقارير:*** على الرغم من أن هذه المبادئ لا تقدم تقييما للمسئولية الاجتماعية لرأس المال إلا أنها تُستخدم كوسيلة لإعداد التقارير التي تُعرض على أصحاب المصالح فيما يتعلق بالأداء

---

[٤] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://www.vigeo.com/csr-rating-agency .

[٥] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://www.unglobalcompact.org.

[٦] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: www.ethicaltrade.org.

[٧] تنادي هذه المبادئ بضرورة التزام الشركات بتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية بين العاملين بها، كما تؤكد على أهمية احترام حقوق الإنسان، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص. وقد وضع هذه المبادئ القس الأمريكي سوليفان عام ١٩٧٧، وكان أحد أعضاء مجلس إدارة مؤسسة جنرال موتورز (Mangaliso 1997). لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://www.thesullivanfoundation.org/gsp/principles/gsp/default.asp.

[٨] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: www.oecd.org/daf/investment/guidelines.

[٩] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://ec.europa.eu/environment/emas/activities/europ_en.htm.

[١٠] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://ec.europa.eu/environment/ecolabel/index_en.htm.

[١١] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://www.fscus.org.

[١٢] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: www.cepaa.org.

الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للشركات. وتشمل هذه المبادئ والشهادات[١٣] (Accountability 1000 (Series (AA 1000S) والمبادئ التوجيهية لمبادرة إعداد التقارير العالمية[١٤] (Global Reporting (Initiative Guidelines (GRI).

مؤشرات أخرى

- هناك بعض المبادئ والمعايير الأخرى التي لا ترتبط مباشرة ببرامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال وعلى الرغم من ذلك تستخدمها الشركات لإعداد المبادئ التوجيهية لهذه البرامج وإعداد تقارير الأداء. تضم هذه المبادئ التعليمات الدولية لحقوق الإنسان للشركات (Amnesty[١٥] International's Human Rights Guidelines for Companies)؛ وشهادات الأيزو[١٦] ISO9000 وISO14001 وISO26000.

- يُستخدم نموذج لندن الاسترشادي (London Benchmarking Model) الذي تصدره مجموعة لندن الاسترشادية ((London Benchmarking Group (LBG) في تقييم أداء الشركات في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال. ووفقا لهذا النموذج، يرتفع تقييم الشركات التي ترتبط أنشطتها بخدمة المجتمع على نحو يراعي الاعتبارات البيئية واحتياجات المجتمع. بينما يقل هذا التقييم تدريجيا ويكون متواضعا في حالة قيام الشركات بالأعمال الخيرية وتقديم التبرعات المالية فقط. وتتكون مجموعة لندن الاسترشادية من ممثلي أكثر من ١٠٠ شركة تعمل على تطوير هذا المؤشر الذي يقيس أداء الاستثمارات المتعلقة بالمجتمع ((Corporate Community Investment (CCI). كما تعمل المجموعة على الترويج لهذا المؤشر وتقديم أفضل الممارسات في هذا المجال. ويستخدم عدد كبير من البلدان هذا المؤشر مثل أستراليا وكندا وجمهورية التشيك وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما تضم الشركات التي تستخدم المؤشر فودافون ويونيليفر وHSBC وماركس آند سبنسر.

ويتكون النموذج من مصفوفة للمدخلات والمخرجات تُستخدم لتقييم إنجازات الشركات في مجال المسئولية الاجتماعية، حيث تقدم الشركات بيانات ومعلومات عن التكلفة التي تتحملها لتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية وكذا العائد من هذه البرامج. وتتضمن المعلومات المقدمة من الشركات عن تكلفة برامج المسئولية الاجتماعية التكلفة المالية والوقت الذي يستغرقه تنفيذ هذه البرامج فضلا عن النفقات العينية الأخرى. وتسمح هذه المصفوفة للشركات بالإفصاح عن الأسلوب المتبع في تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية والأسباب التي تدفعهم إلى

---

[١٣] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: www.accountability.org.uk/aa1000/default.asp.

[١٤] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: www.globalreporting.org.

[١٥] منظمة العفو الدولية (Amnesty International) هي حركة دولية للدفاع عن حقوق الإنسان، وتستهدف هذه الحركة نشر الأبحاث في مجال حقوق الإنسان والدفاع عنها. وتضم الحركة في عضويتها ممثلي الحكومات والمنظمات الأهلية والشركات المحلية والعالمية (http://web.amnesty.org).

[١٦] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://www.iso.org.

ذلك والمشروعات التي يمولونها والتوزيع الجغرافي والقطاعي لها. كما تسمح بتقديم الشركات معلومات عن مصادر التمويل الأخرى التي تحصل عليها وكذا العائد على المجتمع من تنفيذها والذي يشتمل على عدد الأفراد المستفيدين منها والأثر على الشركة ذاتها من حيث أرباحها وقدرتها على جذب أفضل الموارد البشرية والعائد على المجتمع الذي قامت بخدمته.[١٧]

- وفي إبريل ٢٠٠٦ قامت الهيئة المالية الدولية ((International Financial Corporation (IFC) بإجراء مسابقة بين كبرى بيوت الخبرة والمراكز الاستشارية لبناء مؤشر لقياس الأثر المالي ودرجة المخاطرة المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية على الشركات المسجلة في إحدى البورصات الناشئة وهي البورصة الهندية. وقد فاز في هذه المسابقة التحالف المكون من مؤسسة ستاندرد آند بورز (Standard and Poor's) والشركة المحدودة لخدمات المعلومات الخاصة بتقييم الأهلية الائتمانية للشركات بالهند ((Credit Rating Information Services of India Limited (CRISIL)، وشركة الأبحاث التحليلية "كيه ال دي" (KLD Research and Analytics, Inc.). وقام هذا التحالف بتكوين مؤشر "معايير البيئة والمجتمع والحوكمة" (Environmental, Social and Governance Index (ESG) للشركات الهندية الذي صدر في يناير ٢٠٠٨.

واستند المؤشر إلى عدة افتراضات منها أن تقييم الشركات يتم وفقا للقواعد المالية المعتادة بالإضافة إلى بعض المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى. كما افترض أن الشركات تسعى لتعظيم أرباحها في ضوء نسبة محددة من المخاطر. كما أن أخذ النواحي البيئية والاجتماعية في الاعتبار من شأنه أن يجعل هذه الشركات تستهدف تحقيق مصالح كل المتعاملين معها وليس فقط حملة الأسهم ولكن العاملين بالشركات وعملائها وموردیها فضلا عن المجتمع المحلي والمجتمع ككل. ويركز المؤشر على الأثر المتوقع لنشاط الشركات في كل من الأجل القصير والطويل (S&P, CRISIL, and KLD 2008).

وقد تم اختيار عينة من ٥٠ شركة من أكبر ٥٠٠ شركة مسجلة بالبورصة الهندية والتي تنطبق عليها المعايير التي تم على أساسها بناء المؤشر، الذي تم احتسابه لمدة ٣ سنوات لكل شركة، بحيث لا يقل حجم تعاملات كل شركة عن ٢٠ مليون روبية هندية في العام السابق على التقييم. ثم تم ترتيب الشركات تنازليا وفقا لهذا المؤشر. ويتم حساب المؤشر سنويا ويُراجع كل ثلاثة شهور. ولا يتم استبعاد الشركات عن التقييم إذا انخفضت قيمة المؤشر الخاص بها في حدود ١٠٪ من ترتيبها في العام السابق. ويغطي المؤشر القطاعات التالية: المواد الخام (٢٣,٧٨٪) وتكنولوجيا المعلومات (١٦,٤٩٪) والوساطة المالية (١٤,٧٥٪) والسلع الاستهلاكية (٩,٠٢٪) والسلع الكمالية (٨,٨٪) والصحة (٨,٦٪) والصناعة (٦,٢٩٪) والطاقة (٥,٩١٪) والمرافق (٣,٩٦٪) والاتصالات (٢,٤٪).

[١٧] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://www.lbg-online.net.

تعتمد المنهجية المتبعة في تقدير المؤشر على ثلاثة محاور رئيسية: (١) استقصاء رأي الشركات، (٢) تحليل نوعي لبيانات الشركات المنشورة في وسائل الإعلام والتي يتم الحصول عليها من المصادر الحكومية ومن المجتمع المدني، (٣) فحص التقارير السنوية للشركات وتقارير الاستدامة المالية وغيرها التي تقوم الشركات بإعدادها ونشرها. ويتضمن المؤشر ١٢٧ مؤشر فرعي للحوكمة و٧٠ مؤشرا فرعيا بيئيا واجتماعيا. حيث تتضمن مؤشرات الحوكمة حقوق المساهمين والمراقبة المالية والعمليات التي تقوم بها الشركات والمؤشرات المالية والسير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وهيكل الملكية وأخلاقيات العمل المتضمنة في لوائح الشركات. وتشتمل المؤشرات البيئية والاجتماعية على بيانات خاصة بالبيئة والعاملين بالشركات والمتعاملين معها والمنتجات التي ينتجونها وكذا المجتمع الذي يعملون به (S&P, CRISIL, and KLD 2008).

وتمر عملية تقدير المؤشر بثلاث مراحل: يتم خلال المرحلة الأولى، والتي يطلق عليها مرحلة الشفافية والكشف (Transparency and Disclosure)، إعطاء المؤشرات السابق ذكرها قيم ١ أو صفر، ويتم توزيع الأوزان النسبية لهذه المؤشرات على أساس ٥٠٪ لمؤشرات الحوكمة و٥٠٪ للمؤشرات البيئية والاجتماعية. أما المرحلة الثانية فتتعلق بالتحليل النوعي لمؤشرات الحوكمة والمؤشرات البيئية والاجتماعية حيث يتم إعطاء ترتيب لمؤشرات الشركات على مقياس من ١ إلى ٥ بحيث تحصل الشركة على الترتيب الخامس إذا لم تكن هناك معلومات سلبية عن المؤشر الذي يتم تقييمه. وخلال المرحلة الثالثة يُجرى استقصاء للشركات للتأكد من رغبتها في تبني سياسة لمزيد من الشفافية والإفصاح وللتعرف على حدود هذه الرغبة (S&P, CRISIL, and KLD 2008).

مما سبق يتضح أن معظم هذه المؤشرات تُعنى بأحد محاور التنمية المستدامة الثلاثة: المحور الاجتماعي والمحور البيئي والمحور الاقتصادي. حيث ترتبط مبادئ وقواعد ممارسة المسئولية الاجتماعية لرأس المال بالمحور الاجتماعي، بينما تُعنى مبادئ وقواعد نظم الإدارة بالبعد البيئي أما النوعين الأخيرين من المؤشرات فيرتبطان بالأبعاد الثلاثة، أو ما يطلق عليه الحد الأدنى ثلاثي الأبعاد للتنمية المستدامة (Triple Bottom Line (TBL) of Sustainable Development) (Commission of the European Communities 2003).

٣- التجارب الدولية للمسئولية الاجتماعية لرأس المال

هناك عدد من التجارب الدولية التي تشير إلى تزايد اهتمام عدد كبير من البلدان بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال وإلى ارتفاع عدد الشركات التي تطبق برامج المسئولية الاجتماعية على مستوى العالم. ويستعرض هذا القسم الجهود الدولية المبذولة لدعم هذا المفهوم وتطويره، كما يقدم نبذة عن تجربة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا، فضلا عن مبادرات بعض الشركات عابرة القارات ومبادرات الاستثمار المسئول اجتماعيا والتجارة العادلة.

٣-١ *المبادرات الدولية*

هناك عدد من المبادرات الدولية الهامة التي تستهدف دعم وترويج وتطوير المسئولية الاجتماعية لرأس المال. من أهم هذه المبادرات ما يلي:

٣-١-١ *الميثاق العالمي للأمم المتحدة*

في عام ١٩٩٩ صدر "الميثاق العالمي" (The Global Compact)، وهو مبادرة دولية دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات للتحلي بروح المواطنة المؤسسية، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة. وقد تضمن هذا الميثاق عشرة مبادئ في نطاق حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد. وبالتوقيع على هذا الميثاق تؤكد الشركات على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية وفقا لمبادئ هذا الميثاق.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود معايير محددة للتعرف على مدى التزام الشركات بتنفيذ المبادئ العشر للميثاق العالمي. فقد تدعي الشركات الالتزام بها دون وجود أي معايير أو شواهد تدل على ذلك أو التأكد من تحقق هذا الالتزام. كما يرى البعض أن هذه المبادئ تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة ومكافحة الفساد، ومن ثم لا يمكن أن يكون الالتزام بها طواعية، بل لابد أن يكون هناك نوع من الالتزام القانوني بها.[١٨]

٣-١-٢ *إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات (The OECD Guidelines for Multilateral Corporations)*

تمثل هذه الإرشادات، التي صدرت عام ٢٠٠١، أكثر أدوات المسئولية الاجتماعية لرأس المال شمولا وتتمثل في التعليمات التي توجهها الحكومات إلى الشركات عابرة القارات والتي تعمل في البلدان التي التزمت بهذه التوصيات.[١٩] وتهدف هذه التوجيهات إلى التأكد من أن هذه الشركات تحترم السياسات والنظم الاجتماعية السائدة في البلدان التي تعمل بها؛ وذلك لتشجيع المساهمة الإيجابية للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتُعد هذه التوجيهات النظم متعددة الأطراف الوحيدة المتكاملة التي تحكم تصرفات الشركات عابرة القارات. وعلى الرغم من أن هذه التوجيهات غير ملزمة إلا أنها تفيد بدرجة كبيرة في توفير الثقة بين الشركات عابرة القارات من ناحية والبلدان التي تعمل بها والعاملين فيها من ناحية أخرى. وتغطي هذه التوجيهات حقوق الإنسان والإفصاح عن المعلومات ومكافحة الفساد والضرائب وعلاقات العمل والبيئة وحماية المستهلك وحماية المنافسة (Gordon 2001; OECD 2007).

---

[١٨] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://www.unglobalcompact.org.

[١٩] يبلغ عدد هذه البلدان ٣٩ وتشمل أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثين فضلا عن ٩ بلدان غير أعضاء بالمنظمة وهي الأرجنتين والبرازيل واستونيا وإسرائيل ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفينيا ومصر التي أعلنت التزامها بهذه الإرشادات في يوليو ٢٠٠٧.

٣-١-٣ *الإعلان ثلاثي الأطراف للمبادئ المتعلقة بالشركات عابرة القارات والسياسة الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية* (*The ILO Tripartite Declaration of Principles concerning Multinational Enterprises and Social Policy*)

صدر هذا الإعلان عام ١٩٧٧ بهدف تشجيع المساهمة الإيجابية للشركات عابرة القارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تعمل بها وتقليل الصعوبات التي تواجهها هذه الشركات خلال تأدية عملها. وقد تضمن هذا الإعلان المبادئ المتعلقة بالجوانب الاجتماعية لنشاط هذه الشركات والتي يتعين عليها وعلى كل من الحكومات ومنظمات العمال احترامها. وتشمل هذه المبادئ رفع مستوى التشغيل في البلدان المضيفة ومراعاة المساواة في المعاملة وإتاحة فرص التشغيل وتوفير عنصر الاستقرار والآمان للمشتغلين وتشجيع التدريب وتوفير ظروف مواتية للمعيشة والعمل والاهتمام بالعلاقات الصناعية. وتتسم هذه المبادئ أيضا بأنها غير إلزامية وأن تطبيقها يكون على نحو تطوعي. وقد تم تعديل هذا الإعلان أكثر من مرة ليتواكب مع المبادئ التي تتبناها منظمة العمل الدولية ولتجديد الالتزام بمبادئ الإعلان الأساسية.[٢٠]

وقد أطلقت منظمة العمل الدولية خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ مبادرة جديدة للتأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه المنظمة في تشجيع الشركات عابرة القارات على الالتزام بمبادئ الإعلان الثلاثي كأساس لسياستها الخاصة بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال وللبرامج التي تقوم بتنفيذها في هذا الإطار. كما تسعى المنظمة من خلال هذه المبادرة إلى توفير معلومات كافية عن تجارب البلدان والشركات المختلفة في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال وتدريب الشركات في هذا المجال وتبادل الخبرات وتسهيل الحوار بين المنظمات الأخرى المعنية بهذا الموضوع (ILO 2006).

٣-١-٤ *برنامج محاضرات البنك الدولي عن المسئولية الاجتماعية لرأس المال وتأثيرها على تنافسية الشركات*

يقدم البنك الدولي من خلال شبكة المعلومات الدولية برنامجا للمحاضرات عن نماذج المسئولية الاجتماعية لرأس المال والممارسة العملية للشركات في هذا المجال وتأثيرها على تنافسيتها. وقد استفاد من هذا البرنامج التدريبي ٢٠ ألف مشارك من تسعين بلدا. ويرجع اهتمام البنك الدولي بتقديم برامج تدريبية عن المسئولية الاجتماعية لرأس المال إلى عدم توافر المهارات والكفاءات لدى الشركات في البلدان النامية، خاصة الشركات المحلية، لتمكينها من الاضطلاع بمسئوليتها الاجتماعية.

٣-٢ *التجارب الدولية*

يقدم هذا القسم ملخصا لأهم سمات تجارب كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال.

---

[٢٠] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني:
.http://www.ilo.org/public/english/employment/multi/download/english.pdf

٣-٢-١ *تجربة الاتحاد الأوروبي*

تنادي بلدان الاتحاد الأوروبي بضرورة مشاركة القطاع الخاص ليس فقط في تحقيق أرباح اقتصادية ولكن في تحقيق أهداف اجتماعية محددة. حيث لا يقتصر دور الشركات على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وإنما يتعدى دورها إلى المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل.

وكما سبقت الإشارة، فإنه على الرغم من اهتمام الاتحاد الأوروبي بتدعيم مساهمة الشركات في تحمل المسئولية الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح، إلا أن الاتحاد لا يؤيد أن يتم ذلك من خلال فرض مزيد من القواعد والإجراءات أو سن القوانين حتى لا تزيد من أعباء الشركات وترفع تكلفة تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية. ويشجع الاتحاد الأوروبي قيام نوع من الشراكة بين قطاع الأعمال من ناحية والحكومات وأصحاب المصالح من ناحية أخرى. وينبع اهتمام بلدان الاتحاد الأوروبي بمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال من سعيها نحو تحقيق نمو مستدام وزيادة فرص العمل اللائق ومواجهة التحديات الناجمة عن تزايد المنافسة العالمية. كما يسعى الاتحاد أيضا نحو إقامة مجتمع قائم على تكافؤ الفرص وتوفير مستوى معيشي مرتفع وبيئة أفضل. وتعتقد بلدان الاتحاد الأوروبي أن قطاع الأعمال يستطيع المساهمة بفعالية في تحقيق هذه الأهداف من خلال تبني مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال ووضعه على رأس أجندة أولويات الشركات الأوروبية سواء العالمية أو المحلية وبغض النظر عن حجمها (Commission of the European Communities 2006).

وقد التزم الاتحاد الأوروبي بالمواثيق الدولية المختلفة كالميثاق العالمي للأمم المتحدة وبإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات والإعلان ثلاثي الأطراف لمنظمة العمل الدولية. وعلى الرغم من أن هذه المواثيق الدولية غير ملزمة إلا أن الاتحاد الأوروبي كسائر البلدان الأخرى قد اهتم كثيرا بتنفيذ ما ورد بهذه المواثيق من التزامات وشروط ومبادئ وخاصة تلك المرتبطة بمنظمة العمل الدولية (Commission of the European Communities 2006).

وقد سعى الاتحاد الأوروبي نحو تقديم إطار متكامل لمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال من خلال إرساء قواعد عامة وبرامج محددة والإعلان عن أفضل الممارسات في هذا المجال وأفضل الابتكارات للتأكيد على مدى فاعلية ومصداقية هذه البرامج. وفي عام ٢٠٠١، أصدر الاتحاد الأوروبي الورقة الخضراء (The Green Paper) التي استهدفت طرح موضوع المسئولية الاجتماعية لرأس المال للنقاش على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تدعيم هذا المفهوم والترويج له بين بلدان الاتحاد (Commission of the European Communities 2001).

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف وفي إطار الترويج لمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال، أعاد الاتحاد الأوروبي مراجعة إستراتيجية لشبونة للتنمية المستدامة[٢١] (Lisbon Strategy) لتضمين مفهوم المسئولية

[٢١] يُقصد بإستراتيجية لشبونة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى ٢٠١٠ التي تبناها الاتحاد الأوروبي في مارس ٢٠٠٠.

الاجتماعية لرأس المال في هذه الإستراتيجية. كما دعا عددا كبيرا من ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصالح المختلفين لمناقشة السياسات طويلة ومتوسطة الأجل اللازمة لتحقيق النمو المستدام وتقديم المقترحات بشأن الدور الذي يستطيع القطاع الخاص القيام به للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف. وفضلا عن ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي على عام ٢٠٠٥ "عام المسئولية الاجتماعية لرأس المال"، إيمانا منه بأهمية هذا المفهوم وتضمينه في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام الاتحاد الأوروبي ببرامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال لا يعني التخلي عن الدور الطبيعي للحكومات والمتعلق بتحقيق الأهداف التنموية المختلفة لبلدان الاتحاد الأوروبي.

وقد اهتم عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي بمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال منذ فترة طويلة. فكما سبق الذكر، استحدثت المملكة المتحدة وزارة للمسئولية الاجتماعية لرأس المال، وتلعب هذه الوزارة دورا هاما في تشجيع وتنمية برامج المسئولية الاجتماعية وتشجيع الشركات على تبنيها، وتساعد أيضا على تنفيذ هذه البرامج في الإدارات والهيئات الحكومية المختلفة. كما تم تأسيس عدد من منتديات الاستثمار المسئول اجتماعيا (Social Responsible Investment Fora) في كل من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا.[٢٢]

وتعد التجربة الدانمركية من التجارب الناجحة في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال، والتي كان لها تاثير إيجابي على سوق العمل. ففي يناير ١٩٩٤، أطلق رئيس الوزراء الدانمركي حملة لترويج المسئولية الاجتماعية لرأس المال. حيث تم اختيار مجموعة من الشركات، من القطاعين العام والخاص، التي أعلنت عن رغبتها في المشاركة في بعض البرامج الاجتماعية في مجال التشغيل والصحة. وقد خصصت الحكومة الدانمركية خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ ما يقرب من ١٣١ مليون كرونة دانمركية. كما استحدثت الحكومة الدانمركية مؤشرا اجتماعيا (Social Index) لقياس مساهمة الشركات في برامج المسئولية الاجتماعية، ويحتسب بناء على تقييم مديري الشركات والعاملين بها لبرامج المسئولية الاجتماعية التي يقومون بتنفيذها، ويأخذ هذا المؤشر قيما تتراوح بين (صفر للشركات التي لا تشارك في برامج المسئولية الاجتماعية و١٠٠ للشركات النشطة جدا في هذا المجال). وفي عام ١٩٩٦ أنشأ وزير الشئون الاجتماعية "الشبكة القومية لمديري الشركات" (The National Network of Enterprise Managers)، والتي تقوم بمنح جائزتين كل عام لأكثر الشركات نشاطا في مجال تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية، وتُمنح إحدى هاتين الجائزتين لشركة قطاع خاص والأخرى لشركة قطاع عام (Rosdahl 2002).

وقد تم تقدير أثر برامج المسئولية الاجتماعية للشركات في خفض معدل البطالة خلال الفترة من ١٩٩٤– ٢٠٠٠ بحوالي ٥٦٪ من خلال ثلاثة برامج أساسية: برنامج "فرص العمل الخاصة" والذي يعمل على توفير فرص عمل خاصة من حيث معدل الأجر وساعات العمل للعاملين الذين يعانون من بعض الأمراض أو من كبار السن، وبرنامج "العمل المرن" الذي يستفيد منه من لا يملكون المهارات التي يتطلبها سوق العمل، وبرنامج

[٢٢] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://www.socialinvest.org.

"أصحاب المعاشات" الذين يستطيعون بمقتضاه الحصول على فرص عمل. وتمنح الحكومة الدانمركية الشركات التي تساهم في هذه البرامج دعما يتراوح بين ثلث ونصف قيمة الحد الأدنى للأجر الذي يحصل عليه المستفيدون من هذه البرامج. كما تقوم الحكومة بمنح هذه الشركات ميزة المشاركة في المناقصات الحكومية دون غيرها من الشركات. وقد نتج عن تشجيع الحكومة الدانمركية للشركات على تحمل مسئوليتها الاجتماعية زيادة عدد الشركات النشطة في هذا المجال فضلا عن تأسيس عدد كبير من الشبكات والجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال مساندة الشركات لتبني برامج المسئولية الاجتماعية (Rosdahl 2002).

٣-٢-٢ تجربة بلدان أوروبا الشرقية

من أهم الأسباب التي شجعت عددا من بلدان أوروبا الشرقية على تبني برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال وتشجيع قطاع الأعمال على تنفيذها محاولة هذه البلدان التأهل للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. وقد كانت الشركات عابرة القارات هي الأكثر التزاما بتبني وتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال، خاصة تلك التي كانت تقوم بتوسيع نشاطها في هذه البلدان. وقد التزمت هذه الشركات بأكثر من متطلبات القانون الذي يحكم نشاطها في محاولة لكسب رضاء موظفيها وعملائها وغيرهم من أصحاب المصالح.

وقد توصلت هذه الشركات إلى أن التكلفة المرتبطة ببرامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال، والتي قد تؤثر على درجة تنافسيتها في الأجل القصير، سوف تنخفض في حالة قيام الحكومات بتوفير المناخ الملائم لممارسة الأعمال. كما أنه كلما زادت درجة الشفافية التي تتمتع بها الحكومة زادت درجة ثقة الشركات وتأكدت لديها الرغبة في تحمل مسئوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به. وقد دعت هذه الشركات إلى أهمية قيام هذه الحكومات بتوفير الحوافز المالية لتشجيع الشركات على تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال. وتؤكد الشركات العاملة في بلدان أوروبا الشرقية على أهمية الدور الذي تلعبه الحكومات في رسم السياسة الداعمة في مجال التنمية المستدامة والسياسات التجارية والمالية والتي تساهم بشكل كبير في توفير المناخ الملائم لممارسة الأعمال ورفع درجة تنافسية هذه الشركات وتشجيعها على الاضطلاع بمسئوليتها الاجتماعية (World Bank 2005).

٣-٢-٣ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

يتفاوت تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال بين الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة. فهناك شركات تطبق برامج المسئولية الاجتماعية لسنوات طويلة لدرجة الوصول إلى مرحلة ابتكار برامج جديدة، بينما لا تزال بعض الشركات في المراحل الأولى من تبني هذا المفهوم. فالشركات الكبرى مثل شركة فورد أو جنرال موتورز أصبحت تضع معايير خاصة بها لقياس مدى نجاحها في تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية. كما نجحت هذه الشركات في تبني برامج ناجحة للمسئولية الاجتماعية ليس فقط على المستوى المحلي ولكن عالميا من خلال سلاسل القيمة التي تعمل هذه الشركات من خلالها. وتتراوح درجة تطبيق هذه البرامج بين

العمل الخيري واستخدام هذه البرامج كأحد أدوات تقييم أدائها. كما تغطي هذه البرامج مجالات متنوعة كالتعليم والصحة والتدريب والبيئة. ومن السمات التي تميز المسئولية الاجتماعية لرأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية هو غياب القوانين التي تنظم قيام الشركات بالإفصاح وإعداد التقارير، مما كان له أثر سلبي على محدودية تبني الشركات لهذه البرامج. فقد وجدت إحدى الدراسات التي تمت على عينة من الشركات أن هذه الشركات تعلن عن برامج المسئولية الاجتماعية من خلال المواقع الإلكترونية أو النشرات الصحفية فقط، وقد انتهت الدراسة إلى أن سن القوانين الخاصة بإعداد التقارير ونشرها وتبنى سياسة واضحة ومحددة للإفصاح من شأنه أن يساعد على التزام الشركات بتبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية فضلا عن توفير آلية للتقييم وعقد المقارنات المحلية والدولية (Holder-Webb et al. 2008).

٣-٢-٤ تجربة بلدان أمريكا الجنوبية

نستعرض في هذا الجزء تجارب بعض بلدان أمريكا الجنوبية كشيلي والمكسيك وبيرو، وذلك على النحو التالي:

- ***شيلي***: تلعب شيلي دورا هاما في تطوير معايير العمل المختلفة وشهادات الأيزو المرتبطة بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال والسابق ذكرها. كما تقوم بالتنسيق مع مبادرة إعداد التقارير العالمية باستحداث آلية لإعداد التقارير الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة في قطاع الصناعة. وقد ركزت تجربة شيلي في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال على الممارسات الجيدة في سوق العمل مما أكسبها تأييدا كبيرا من مختلف قطاعات المجتمع. ومن أهم المبادرات التي تبنتها الشركات في شيلي مبادرة الإنتاج الأنظف وتطبيق أفضل الممارسات الإنتاجية في قطاع الزراعة، وتطبيق برامج مشتركة بين القطاعين العام والخاص في مجال التدريب المهني. كما ضمنت الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية المسئولية الاجتماعية للشركات في المناهج التعليمية والبرامج البحثية. وقامت الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية ببناء حاضنات صناعية لتربية النعام مستهدفة رجوع هذا الحيوان إلى موطنه الأصلي كجزء من برامج هذه الشركات في مجال المسئولية الاجتماعية المرتبطة بالبيئة. كما أنشأت هذه الشركات مدرسة بالقرب من منطقة المحاجر التي تعمل بها، وقد زاد عدد الطلاب الملتحقين بهذه المدرسة من ٣٢٠ إلى ٦٤٠ خلال عام، كما كان لها نشاط كبير في مجال محو الأمية. وقد استفادت هذه الشركات من برامج المسئولية الاجتماعية، حيث تحسنت سمعتها واستطاعت الحصول على شهادة ISO 14001 كما ساعدت عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بها بعلاقات ترابط من الباطن على الحصول على ذات الشهادة (Riesco, Lagos, and Lima 2005).
- ***المكسيك***: بدأ مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال في الانتشار في المكسيك منذ التسعينيات من القرن الماضي، خاصة مع تدفق تبرعات الشركات لاستخدامها في المجالات الاجتماعية لتحقيق أهداف خيرية. ومع انفتاح الاقتصاد المكسيكي على العالم الخارجي وانتشار الشركات عابرة القارات العاملة في

المكسيك بدأ تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية خاصة بعد قيام عدد كبير من الشركات بنشر تقاريرها السنوية كنوع من التقييم الذاتي لنشاطها. وقد انتشرت أيضا الجمعيات الأهلية والمؤسسات التي تعمل على الترويج لهذا المفهوم. ويبقى التحدي الذي تحاول المكسيك التصدي له في كيفية تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحمل مسئوليتها الاجتماعية (APEC 2005; Muller and Kolk forthcoming).

- ***بيرو***: عانت الشركات في بيرو لفترة طويلة من الصراع من أجل البقاء خاصة خلال فترة الحكم العسكري في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ومع استقرار الأحوال السياسية في بيرو زاد النشاط الاقتصادي للشركات وبدأت تتبنى، بشكل مضطرد، برامج للمسئولية الاجتماعية. ويعد تأسيس مؤسسة بيرو ٢٠١٠ من أنجح المبادرات في هذا المجال، حيث تسعى هذه المؤسسة لإعادة بناء بيرو من خلال المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في برامج المسئولية الاجتماعية خاصة في مجالات تحسين مستوى معيشة الأفراد ورفع درجة الوعي لدى الأفراد بأهمية احترام القوانين (APEC 2005; Gutiérrez and Jones 2004).

- ***البرازيل***: تتضمن القضايا الهامة التي تنشط الشركات في البرازيل في معالجتها من خلال برامج المسئولية الاجتماعية للشركات الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق العمال في مجال ممارسة الأعمال، وتطوير فكرة المواطنة الجيدة ونوعية الحياة من خلال تطبيق أفضل الممارسات في هذه المجالات. وتقوم الشركات بتأسيس جمعيات أهلية أو مؤسسات خيرية لتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال. ومن أمثلة هذه الجمعيات جمعية صانعي لعب الأطفال التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الأطفال. كما تلعب جمعية رجال الأعمال دورا هاما في الترويج للديمقراطية ودعم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال. ونتيجة لسوء الممارسات البيئية، استضافت البرازيل أول مؤتمر للأمم المتحدة تحت عنوان "قمة الأرض" (Strategic Direction 2008).

٣-٢-٥ تجربة البلدان الآسيوية

يقدم هذا الجزء ملخصا لأهم ملامح تجربة الشركات في البلدان الآسيوية في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات، خاصة في الهند، وتايلاند، والفلبين، وسنغافورة، وهونج كونج.

- ***الهند***: تتبنى الشركات الهندية برامج ناجحة في مجال المسئولية الاجتماعية خاصة ما يتعلق بالبيئة وتوفير فرص العمل للنساء. فقد استطاعت إحدى الشركات العاملة في مجال إنتاج السلع الاستهلاكية مساعدة عدد كبير من النساء الريفيات المعيلات على إيجاد فرص عمل من خلال توفير مصادر للتمويل متناهي الصغر فضلا عن رفع درجة الوعي لديهن بأهمية إبرام العقود وضرورة احترامها. كما

استطاعت النساء اللاتي استفدن من هذا البرنامج التقدم للمصارف وللجمعيات الأهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر للحصول على التمويل اللازم لتوسيع نشاطهن.

وقد لعبت الجمعيات الأهلية المهتمة بالبيئة دورا هاما في الضغط على إحدى الشركات بوقف إنتاج الترمومترات نظرا لتسببها في إصابة العاملين بها بالتسمم من الزئبق المستخدم في إنتاج هذه الترمومترات. كما كان لبعض المصارف الهندية نشاطا كبيرا في مجال توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم الأساسي للأطفال الفقراء وتقديم التمويل متناهي الصغر لذويهم. ويقوم موظفو هذه المصارف بالمساهمة في برامج المسئولية الاجتماعية والاعتناء بمرضى الجذام والمكفوفين في أوقات فراغهم. كما أسس أحد هذه المصارف موقعا إلكترونيا لنشر معلومات عن الجهود التطوعية للمؤسسات المختلفة وأوجد آلية تسمح بالتبرع إلكترونيا من خلال الموقع؛ وأستخدمت هذه التبرعات في توفير الأطراف الصناعية للفقراء من الفلاحين.

كما أسهمت بعض الشركات الهندية في توفير التدريب لطلبة كليات الهندسة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن تأسيس ما يقرب من ١٠٠٠ مكتبة ومركز علمي. ومن أمثلة تخصيص موارد كبيرة لتمويل برامج المسئولية الاجتماعية قيام إحدى المؤسسات الهندية بتخصيص ما يقرب من ١٣ مليون دولار عام ١٩٩٨ لتمويل هذه البرامج كما ضاعفت هذه الموارد إلى ٣٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠. وتشجع الحكومة والجمعيات الأهلية الشركات على تحمل مسئوليتها الاجتماعية من خلال توفير برامج للتدريب على رسم هذه البرامج وكيفية تنفيذها واستخدامها كإحدى أدوات تقييم الذات، فضلا عن تقديم المشورة الفنية في مجال قواعد الإفصاح وإعداد التقارير وتطبيق قوانين العمل. وتخصص الدولة جزءا كبيرا من مساعدتها الفنية في مجال المسئولية الاجتماعية لمساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها في هذا المجال (Sood and Arora 2006).

- ***تايلاند:*** تولي الحكومة التايلاندية اهتماما كبيرا لتشجيع الشركات المحلية على تبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية، خاصة في مجال البيئة، حيث تحفز الشركات من خلال برامج للتوعية كما تراقب مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية والصحية وبمعايير السلامة وقوانين العمل. وتؤكد التجربة التايلاندية على أهمية مشاركة كل من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في إنجاح برامج المسئولية الاجتماعية (APEC 2005; Wedel 2007).
- ***الفلبين:*** على الرغم من تبني عدد من الشركات المحلية في الفلبين لبرامج المسئولية الاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم والصحة، إلا أن الجهود المبذولة في هذا المجال تعد مشتتة وغير منتظمة. ومن أمثلة هذه الجهود المبادرات التي تبذلها مؤسسة مكونة من ١٦٠ عضو من الشركات الخاصة التي تعمل في مجال مكافحة الفقر والتي استطاعت توفير ما يقرب من ٤,٦ مليار بيزو فلبيني لتمويل ٥٠٠٠ مشروع استفاد منهم حوالي ٢,٥ مليون فقير. كما تعمل منظمة أخرى على توفير الخدمات الصحية والتعليمية للفقراء من خلال إقامة المدارس وفصول محو الأمية وتوفير الغذاء ورفع المهارات والقدرات من خلال برامج التدريب المهني. وبلغ إجمالي ما تم تخصيصه من موارد للإنفاق على هذه البرامج ما يزيد عن

١٥٢ مليون دولار أمريكي. وتعمل الحكومة الفلبينية على توفير المناخ الملائم لتشجيع الشركات على التوسع في نشاطها وعلى المشاركة بفعالية في برامج المسئولية الاجتماعية من خلال التنسيق بين هذه البرامج ورفع درجة الوعي بكيفية إدارة هذه البرامج وأهمية اتباع قواعد الإفصاح والشفافية وأسلوب إعداد التقارير (APEC 2005; Rebolledo and Nuguid-Anden 2003).

- ***سنغافورة***: تعد تجربة المسئولية الاجتماعية لرأس المال مختلفة في سنغافورة؛ حيث تسيطر الدولة على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية. فالدولة توفر خدمات السكن والتعليم والصحة، كما تلتزم الشركات الصناعية في سنغافورة بتوفير الحماية التأمينية للعاملين وأصحاب المعاشات بموجب القوانين المختلفة. ومن ثم فإن الشركات في سنغافورة تلتزم بأحد مظاهر المسئولية الاجتماعية لرأس المال والمتمثل في الحوكمة الرشيدة. وفي ضوء الدور الذي تلعبه الحكومة في سنغافورة، قامت بسن القوانين واللوائح اللازمة لتنظيم وتشجيع مشاركة الشركات في برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال. كما قامت بتبني برنامجا للعقد الاجتماعي بين الشركات وأصحاب المصالح. ومن ثم يغلب الطابع الإجباري وليس التطوعي على تجربة المسئولية الاجتماعية لرأس المال في سنغافورة، خاصة في ضوء القيود الصارمة التي تفرضها الحكومة على التزام الشركات بالمعايير الدولية وبأفضل الممارسات في مجال الحوكمة. وفي عام ٢٠٠٤ أطلقت الحكومة المبادرة الوطنية الثلاثية وذلك من أجل رسم إستراتيجية للمسئولية الاجتماعية، كما شكلت لجنة لمتابعة الترويج لشهادة ISO 26000 بين الشركات، كما شجعت على إقامة المؤتمرات وورش العمل لتدعيم مشاركة الشركات في برامج المسئولية الاجتماعية (APEC 2005; Thomas 2007).

- ***هونج كونج:*** تلعب الشركات عابرة القارات دورا هاما في تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية، حيث ينصب اهتمامها على برامج البيئة والتنمية المجتمعية وقضايا العمل. وتشغل قضايا العمل اهتمام الشركات حيث يعاني العمال في هونج كونج، بصفة عامة، من طول ساعات العمل على النحو الذي يؤثر على صحتهم وحياتهم، كما أن النقابات العمالية ومنظمات حقوق الإنسان لا تحظى بالاهتمام. أما الأسواق في هونج كونج فتعاني من عدم توافر بيئة قانونية سليمة وشفافة تساعد على تشجيع التجارة العادلة (Fair Trade). كما أن نظم المحاسبة وإعداد التقارير والإفصاح ونشر المعلومات والشفافية مازلت محدودة. وتحتاج هونج كونج لبرامج فعالة في مجال المحافظة على البيئة، حيث توجد بعض البرامج التي تطبقها الشركات عابرة القارات فقط كبرامج إدارة الإنتاج النظيف. ويتضح مما سبق أن هناك مجالات كثيرة تحتاج لمساندة القطاع الخاص من خلال تبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية لرأس المال (APEC 2005).

٣-٣ تجربة الشركات عابرة القارات

تجربة شركة TNT وبرنامج الغذاء العالمي. في ضوء ارتفاع معدلات الجوع في العالم وعدم قدرة منظمات الإغاثة الدولية على الوصول إلى بعض الأماكن النائية التي تزيد فيها هذه المشكلة، قامت مؤسسة TNT الدولية، بما لديها من خبرة كبيرة في مجال نقل البريد السريع وما يرتبط بها من خدمات لوجيستية، بمعاونة برنامج الغذاء العالمي في الوصول إلى ضحايا التسونامي في إندونسيا في ديسمبر ٢٠٠٤، وضحايا الزلزال الذي ضرب كل من باكستان والهند في أكتوبر ٢٠٠٥. كما قامت بنقل خبرتها لبناء قدرات برنامج الغذاء العالمي فيما يتعلق بالقواعد اللوجستية اللازمة لنقل المساعدات العاجلة لأماكن الكوارث. فضلا عن ذلك قامت شركة TNT بتنظيم مسابقة للسير على الأقدام حول العالم شارك فيها موظفو الشركة في البلدان المختلفة وذلك لجمع التبرعات النقدية لبرنامج الغذاء العالمي ورفع درجة الوعي بأبعاد مشكلة نقص الغذاء في العالم (TNT 2006).

ويتضح مما سبق، أن التجارب الدولية تشير إلى اختلاف درجة تبني الشركات لبرامج المسئولية الاجتماعية من حيث المفهوم وعدد المبادرات المنفذة والقضايا التي تتبناها هذه المبادرات. كما أكدت هذه التجارب على أهمية مساندة الحكومات للشركات ومساعدتها على تبنى برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية لرأس المال وتقديم المشورة الفنية لبناء قدرات هذه الشركات في هذا المجال. وعلى الرغم من غياب إحصاءات دقيقة ودورية عن برامج المسئولية الاجتماعية وأثرها على تنمية المجتمع، إلا أن المؤشرات والدراسات تؤكد على الأثر الإيجابي لبرامج المسئولية الاجتماعية على تنمية المجتمع والتنمية البشرية والبيئة ومكافحة الفساد وعلى أداء الشركات ونشاطها ومؤشراتها المالية والعاملين بها وغيرهم من أصحاب المصالح. وقد أشارت التجارب الدولية أيضا إلى أن الترويج لمفهوم "فكر المشاركة" يعد من أهم العوامل التي تساعد على نجاح المشاركة الاجتماعية لرأس المال، حيث إن اعتماد خطط الإنتاج والتسويق على فكر المشاركة سوف ينعكس على أسلوب إدارة الشركات وعلى مستوى الخدمات التي تقوم بتقديمها وعلى حقوق العاملين بها. وعند صياغة الشركات للرسالة التي تسعى لتحقيقها وعند رسم خططها التسويقية لابد وأن تتضمن بشكل واضح الأهداف الاجتماعية التي تسعى الشركة للمساهمة في تحقيقها وتحديد الفئات التي تستهدفها من خلال برامج المسئولية الاجتماعية.

٣-٤ برنامج التجارة العادلة والاستثمار المسئول اجتماعيا

بدأت مبادرة "التجارة العادلة" (Fair Trade) في الخمسينيات من القرن الماضي كشراكة بين عدد من الشركات التي تعمل في مجال الاستيراد وتجارة التجزئة وبعض المنتجين في البلدان النامية بهدف تأمين نصيبهم من الأسواق المحلية والعالمية وتخفيض الاعتماد على المدخلات المستوردة وتحديد أسعار عادلة لمنتجاتهم. وتعد هذه المبادرة من أمثلة برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال، حيث تسعى الشركات للحصول على علامة "التجارة العادلة" لمنتجاتها، وفقا لمعايير وشروط تتعلق بالبيئة واحترام قوانين العمل وحقوق الإنسان. وقد قُدر ما قام

المستهلكون بإنفاقه لشراء منتجات تحمل علامة "التجارة العادلة" ما يزيد عن ٢٠٠ مليار يورو عام ٢٠٠٧، بمعدل زيادة قدره ٤٧٪ عن العام السابق. ويستفيد من هذه التجارة ما يزيد عن ١٠٠ مليون منتج ومزارع وعامل في ٥٨ بلدا حول العالم. وقد زاد حجم هذه التجارة في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والسويد والنرويج وسويسرا والنمسا وعدد كبير من بلدان الاتحاد الأوروبي. ويتزايد عدد المنتجات التي تحمل علامة "التجارة العادلة" وتضم المنتجات الغذائية والمنتجات الحيوية والزهور والأقطان وغيرها. ويعمل هذا النظام على تقوية العلاقات بين المنتجين والمستهلكين الذين يسعون دائما لشراء هذه المنتجات ويكونون على استعداد لدفع سعر أعلى مقابل الحصول عليها.[٢٣]

وفي إطار اهتمام المؤسسات المالية الكبيرة بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال قامت بتطبيق مفهوم "الاستثمار المسئول اجتماعيا" (Socially Responsible Investment (SRI))، ويقصد به الاستثمارات التي تأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية والأخلاقية المرتبطة بها (Mansley and Bright 2000).[٢٤] وقد زاد معدل نمو الاستثمار المسئول اجتماعيا في العالم من ٧ تريليون دولار أمريكي عام ١٩٩٥ إلى ٢٥ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٦.[٢٥]

٤ـ المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر

في فبراير ٢٠٠٤ تبنى اتحاد الصناعات المصرية مبادرة "الميثاق العالمي" لتصبح مصر أول دولة عربية تستجيب لهذه المبادرة. ويسعى عدد من الشركات المحلية إلى الالتزام بمبادئ هذا الميثاق للمحافظة على سمعتها وعلى صورتها أمام أصحاب المصالح من عملاء ومستهلكين وموردين وحملة أسهم (Shamseldin 2006).

أشار التقرير السنوي للميثاق العالمي عن الفترة من يناير ٢٠٠٦ وحتى يونيو ٢٠٠٧ إلى زيادة عدد الشركات في مصر التي انضمت إلى الميثاق العالمي من ٥٥ شركة عام ٢٠٠٤ إلى ٦٣ شركة عام ٢٠٠٦. كما أعلن رئيس الوزراء في مارس ٢٠٠٨ إطلاق المبادرة القومية للمسئولية الاجتماعية للشركات بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتي من شأنها إنشاء الشبكة المصرية للمسئولية الاجتماعية والتي تستهدف تشجيع الشركات الوطنية على المساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الالتزام بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

وعلى الرغم من وجود بعض المؤشرات التي تؤكد تزايد برامج المسئولية الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الشركات في مصر، إلا أن المجال مازال متسعا أمام مزيد من هذه البرامج. حيث تتركز مساهمات الشركات في عدد محدود من المجالات مثل بناء المستشفيات أو المدارس، ويستفيد منها عدد محدود من الأفراد. وقد يرجع

---

[٢٣] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: www.fairtade.net.

[٢٤] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: http://www.unpri.org.

[٢٥] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: www.greenmoneyjournal.com.

السبب في محدودية تأثير برامج المسئولية الاجتماعية للشركات إلى عدم وجود تنسيق كاف بين الجهود التي تبذلها هذه الشركات.

٤-١ أهم المبادرات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال

يستعرض هذا الجزء المبادرات المصرية للمسئولية الاجتماعية لرأس المال في مجال التنمية البشرية والمشاركة من أجل التنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة ومكافحة الفساد.

٤-١-١ في مجال التنمية البشرية

قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع المنتدى الدولي لقادة الأعمال (The International Business Leaders Forum) بتكوين تحالف لرفع قدرة الجمعيات الأهلية المتعاملة مع مشكلة الشباب خاصة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني. كما يقوم هذا التحالف بتنفيذ برنامج طموح لتنمية مهارات الشباب لزيادة قدرتهم على الحصول على فرصة عمل، وتكوين مجموعة استشارية للمساعدة على رسم الخطة القومية لتشغيل الشباب. ومن أمثلة المبادرات التي قام بتنفيذها هذا التحالف ما يلي:

- توفير فرص عمل في مجال الزراعة العضوية لعدد ٢٠٠٠ من صغار المزارعين.
- تجديد عدد من المدارس والمشاركة في تنفيذ أهداف الألفية الثالثة للتنمية.
- تطوير ما يزيد عن ٢٥٠ مدرسة بالتعاون بين شركات القطاع الخاص والجمعيات الأهلية.
- برامج لتدريب الأطفال الفقراء ومساعدتهم على إيجاد فرص للعمل اللائق.
- يعمل المشروع في ٥٥ مدرسة في ٨ محافظات وقام بمساعدة ما يزيد عن ١٣ ألف تلميذ.

ومن أهم المبادرات في مجال التنمية البشرية قيام إحدى المؤسسات الخيرية التابعة لكبرى شركات الاتصالات بتدريب الخريجين على المهارات التي تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل، كما تساعد الشباب الراغب في مزاولة العمل الحر من خلال توفير الدعم المالي والفني. وقامت هذه المؤسسة بتدريب عدد من المتخصصين في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة؛ حيث استفاد من هذا البرنامج ١٢٥ من خريجي الجامعات. وتضم هذه المبادرات أيضا تدريب مئات من العاملين في مجال الطباعة. وتقوم مؤسسة أخرى بالترويج لفكر العمل التطوعي من خلال الطلاب في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية للمشاركة في حل المشاكل التي يعاني منها مجتمعهم المحلي. ومن المبادرات الناجحة أيضا تأسيس مدرسة لإعادة التدوير في المقطم والتي استطاعت تدريب الشباب على هذه الحرفة فضلا عن تقديم خدمات محو الأمية وتعلم الرياضيات ومحو الأمية القانونية بين سكان المنطقة.

ويستفيد ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ طالب من طلاب كليات الهندسة في الجامعات المصرية سنويا من برامج التدريب التي تقدمها إحدى شركات تكنولوجيا المعلومات لمساعدة هؤلاء الخريجين على دخول سوق العمل. وقد

أنشأت شركة كبرى مدرسة في بلبيس لتقديم الخدمات التعليمية لما يقرب من ٣٠٠ تلميذ سنويا. كما أقامت مركزا لمحو الأمية وتعليم الكبار ومركزا للتدريب المهني والذي يقوم بتدريب ٥٠ متدربا سنويا (Ministry of Investment and UNDP 2007).

٤-١-٢ في مجال المشاركة من أجل التنمية الاجتماعية

من خلال مبادرة الميثاق العالمي، قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتشجيع عدد من الشركات الخاصة على المشاركة في برامج التنمية المختلفة ومن أمثلة تلك المبادرات مشروع تجديد عدد من المدارس والمشاركة مع عدد من الشركات المحلية والعالمية في تنفيذ أهداف الألفية الثالثة للتنمية ومكافحة الفقر. كما تم بالتعاون بين هذه الشركات والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الاستثمار إعداد أول تقرير عن المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في تنفيذ أهداف وبرامج التنمية البشرية المستدامة، خاصة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، ورفع درجة وعي القطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني بأهمية الدور الذي تلعبه الشركات في تحقيق هذه الأهداف. ويشير هذا التقرير إلى أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ليس فقط في النشاط الاقتصادي ولكن في دفع عجلة التنمية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى وجود عدد من المبادرات التي تقوم بتنفيذها الشركات عابرة القارات والشركات المحلية والتي تساهم في معالجة بعض التحديات الاجتماعية مثل الاهتمام بالفتيات اليتيمات من ذوات الاحتياجات الخاصة، وإنشاء بنك للطعام لتقديم الغذاء للفقراء والأرامل وكبار السن، وتأسيس مراكز لتعليم الأطفال الصم والبكم. وتُبذل جهود كبيرة في مجال الصحة مثل حملات التطعيم ضد شلل الأطفال وعلاج أمراض العيون وعلاج الأسنان الذي استفاد منه حوالي ٥ مليون طالب وتوفير الرعاية الصحية المجانية لطلاب المدارس. وتشتمل برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر على مبادرة إنشاء مركز لاستقبال أطفال الشوارع وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية لهم لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. ومن البرامج الناجحة أيضا والتي يتبناها عدد كبير من الشركات التمويل متناهي الصغر للشباب والنساء وغيرهم. وقد بلغ إجمالي القروض المقدمة من إحدى المؤسسات الكبرى ٨٩ ألف قرض استفاد منها ٤٩ ألف فرد بمتوسط ٥ مليون جنيه للقرض. ومن أهم المبادرات التي تبناها القطاع الخاص حملة توفير السلامة على الطرق وتفادي حوادث الطرق.

٤-١-٣ في مجال المحافظة على البيئة

ومن أهم هذه المبادرات مبادرة رفع القدرة التنافسية للصناعات النسجية من خلال زيادة الكفاءة البيئية. وتستهدف هذه المبادرة تأهيل شركات الغزل والنسيج للانضمام إلى سلاسل التوريد العالمية الخاصة بكبرى الشركات الأوروبية. وقد عُقدت الندوة الأولى للكفاءة البيئية في الصناعات النسجية في مصر في مارس ٢٠٠٦ بمشاركة شبكة الإنتاج النظيف. وهناك تجربة رائدة في مجال المحافظة على البيئة تقوم بها شركة الأسمنت المصرية. فعلى الرغم من أن هذه الشركة تعد من أكثر الشركات استخداما للغاز الطبيعي كمصدر للطاقة الأقل تلوثا وتكلفة، إلا

أنها تقوم بتنفيذ برنامج لاستخدام بدائل للخامات ومصادر للطاقة أقل تكلفة وأكثر مواءمة للبيئة. ويقوم هذا البرنامج على أساس استخدام مخلفات الإنتاج والتي تتعرض لدرجة حرارة عالية كمصدر بديل للطاقة. ومن المبادرات الهامة في هذا المجال مشروع تنمية منطقة واحة سيوة والذي استفاد منه ما يقرب من ٤٥٠ مزارع و٥٠ من العاملين غير الزراعيين. كما تضمن البرنامج أيضا تنمية الزراعة الحيوية وبرنامج لإدارة المزارع وفقا للمعايير الدولية. وقد تضمن المشروع أيضا محطة للطاقة المتجددة ومخزن لتخزين الغلال.

٤-١-٤ في مجال مكافحة الفساد

مركز الشفافية في وزارة الاستثمار: قامت وزارة الاستثمار بالمشاركة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتأسيس وحدة للشفافية بالوزارة.[٢٦] وتستهدف هذه الوحدة دعم وزارة الاستثمار في الجهود التي تبذلها في مجال محاربة الفساد، وسوء استخدام الموارد العامة، وتحسين علاقة الوزارة بالمستثمرين الأجانب والمحليين. كما يستهدف المشروع أيضا إعداد مسودة لمشروع قانون حرية تداول المعلومات ورفع نسبة مشاركة أصحاب المصالح ورفع مستوى التوعية وبناء القدرات وزيادة درجة الشفافية وهي كلها من العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري. وقد قام المركز بإصدار التقرير الأول عن الشفافية في عملية الخصخصة في مصر، كما قام بالتعاون مع اتحاد الصناعات الدانمركي بترجمة دليل مكافحة الفساد إلى اللغة العربية، ونظم عددا من المحاضرات التي شارك فيها عدد من ممثلي القطاع الخاص للتدريب على استخدام الدليل. كما تم تأسيس جمعية حماية العلامات التجارية من التزييف والتهريب ((Brand Protection Group (BPG). وتهدف هذه الجهود إلى زيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع المختلفة، وخاصة الشركات، بأهمية المشاركة في مكافحة الفساد الذي يعوق جهود التنمية ويعتبر من أهم المعوقات التي تؤثر سلبا على مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي.

٤-٢ الدوافع التي تشجع الشركات في مصر على الاهتمام بمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال

تتمثل الدوافع التي تشجع الشركات المحلية على الالتزام بمسئولياتها الاجتماعية في ما يلي:

- الحاجة إلى توفير مناخ أفضل لممارسة الأعمال، ومستوى أفضل من الحوكمة والشفافية والمصارحة الطوعية، واحترام القوانين.
- إرساء بعض القيم الهامة لدى العاملين بالشركات لحفزهم على احترام قيم العمل والتميز، ويشجع ذلك على اجتذاب أفضل العناصر البشرية والعمالة المؤهلة والمدربة.
- الاهتمام برفع مستوى الإنتاجية لمواجهة زيادة حدة المنافسة عالميا ومحليا.
- الالتزام بتطبيق المواصفات العالمية، خاصة عند التصدير للخارج والتأهيل لشروط المشتريات الحكومية.

[٢٦] قدمت حكومة هولندا منحة قدرها ١٠٨ مليون دولار لتمويل هذا المشروع.

- تحسين العلاقة بين الشركات ومختلف أصحاب المصالح من مستهلكين وموردين والشركات عابرة القارات من خلال سلاسل التوريد العالمية.
- استخدام برامج المسئولية الاجتماعية كأداة للمتابعة والتقييم داخل الشركات.
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية خاصة في ضوء انضمام مصر للميثاق العالمي للأمم المتحدة واستجابة لمبادرات البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- الاستجابة للجهود المبذولة من قبل الحكومة ومبادرات المجتمع المدني لحماية حقوق المستهلك.
- الوفاء بالالتزامات المترتبة على إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الاتحاد الأوروبي وما يترتب على ذلك من ضرورة تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال.
- الحاجة إلى تحسين صورة رجال الأعمال، حيث يعاني قطاع الأعمال منذ عدة سنوات من رسوخ فكرة سيئة عن هذا القطاع، نتيجة لبعض الممارسات الخاطئة لعدد من رجال الأعمال المتعلقة بالفساد والرشوة، خاصة في ضوء ارتفاع مديونيات قطاع الأعمال لدى الجهاز المصرفي وتهرب البعض من سداد هذه الالتزامات وهي ظاهرة لعب الإعلام دورا في تأكيد وجودها وتزايدها.
- فضلا عن هذا يلجأ بعض رجال الأعمال إلى تبني برامج للمسئولية الاجتماعية لتحقيق بعض الأهداف السياسية ونيل التأييد عند الترشيح في انتخابات مجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية. كما أن البعض الآخر قد يلجأ إلى هذه البرامج كنوع من التباهي بالمشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي.

٤-٣ تقييم تجارب المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر

تشير التجارب المختلفة في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر إلى ما يلي:

- تركز هذه المبادرات في مجالات العمل الخيري المختلفة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم ومكافحة الفقر. ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب لعل من أهمها الوازع الديني، فضلا عن تراجع دور الدولة مؤخرا في المساهمة بشكل فعال في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية، مما دفع الشركات إلى الاهتمام بتقديم مثل هذه الخدمات بهدف خفض الضغوط الاجتماعية والتوتر الذي قد يترتب على غياب هذه الخدمات أو انخفاض مستواها وذلك لتوفير بيئة أكثر أمنا لممارسة أعمالها.
- تعد الجمعيات الأهلية المرتبطة بمنظمات الأعمال أكثر نشاطا في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال مقارنة بالجمعيات الأهلية الأخرى. وهنا تجدر الإشارة إلى تجربة جمعيات رجال أعمال الإسكندرية والتي تطبق عددا من برامج المسئولية الاجتماعية الناجحة في مجال الإقراض متناهي الصغر.

- تتمثل النواة الرئيسية لمبادرات المسئولية الاجتماعية في فروع الشركات عابرة القارات التي تعمل في مصر والتي تقوم بتطبيق هذه المبادرات كجزء من السياسة العامة التي تنتهجها الشركة الأم. ففي ضوء عدم وجود إطار قانوني يلزم الشركات بتحمل مسئوليتها الاجتماعية، وفي ضوء عدم اكتمال نضوج قوى السوق وغياب الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني، تلعب المنشآت عابرة القارات الدور الرئيسي في هذا المجال، خاصة في ضوء ما تملكه من تجارب دولية ناجحة في مقر الشركة الأم أو في البلدان الأخرى التي تعمل بها الفروع الأخرى. وتمثل الشركات عابرة القارات مثلا تحتذي به الشركات المحلية، ومصدرا للمعلومات وللدروس المستفادة التي تستطيع الشركات المحلية الاعتماد عليها عند تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال.

- بالإضافة إلى الشركات عابرة القارات، يقع العبء الأكبر لتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال على المنشآت الكبيرة والتي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من عدد الشركات العاملة في مصر، بينما تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمي من هذه الشركات.[٢٧] ويتمثل العائق الرئيسي أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحمل تكلفة برامج المسئولية الاجتماعية والوقت الذي يستغرقه تنفيذها وتوافر الموارد البشرية اللازمة لذلك، فضلا عن غياب الوعي بأهميتها وبتأثيرها على المجتمع والبيئة. وفي ضوء عدم توافر أية حوافز لتشجيع هذه المنشآت على تحمل مسئوليتها الاجتماعية، يتعين على منظمات الأعمال أن تلعب دورا هاما في هذا المجال. حيث تقوم هذه المنظمات برفع درجة الوعي لدى هذه المنشآت بأهمية هذا المفهوم وتدريبهم على البرامج المختلفة ومساعدتهم على تبني بعض البرامج البسيطة منخفضة التكلفة. كما تشجعها أيضا من خلال تقديم بعض الجوائز المالية والمعنوية. ونشير في هذا الصدد إلى أهمية الدور الذي يلعبه اتحاد الصناعات المصرية من خلال المبادرة التي تبناها عام ٢٠٠٧ لدعم الشركات لتطبيق مبادئ المسئولية الاجتماعية. كما أطلق مركز تحديث الصناعة، التابع لوزارة التجارة والصناعة عام ٢٠٠٨، برنامجا لمساندة الشركات في رسم إستراتيجية ووضع برامج للمسئولية الاجتماعية.

- تتضمن المسئولية الاجتماعية لرأس المال قيام المنشآت الكبيرة المحلية والدولية بتبني برامج لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو والتقدم من خلال علاقات الترابط بين هذه المنشآت. ويعد برنامج تنمية الموردين المحليين الذي يقوم بتنفيذه مركز تحديث الصناعة من أمثلة هذه البرامج، حيث يقوم المركز باختيار أكبر ١٠٠ منشأة صناعية كبيرة وعالمية تعمل في القطاع الصناعي في مصر ومساندتها في رفع كفاءة عدد من مورديها المحليين، من خلال التدريب وتقديم الدعم المالي والفني لهم، تمهيدا لانضمامهم لسلاسل التوريد العالمية. ويقوم مركز تحديث الصناعة بتمويل هذا البرنامج. ومن

[٢٧] تمثل الشركات الكبيرة ٤٪ فقط من إجمالي الشركات الصناعية العاملة في مصر وفقا للتعداد الصناعي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٦.

الممكن قيام الشركات الكبيرة المحلية بتطبيق مثل هذا البرنامج ومساعدة مورديها من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على رفع قدراتها الإنتاجية والتصديرية وتحمل تكلفة هذه البرامج في إطار استراتيجياتها للمسئولية الاجتماعية لرأس المال.

- يؤدي انضمام الشركات المحلية إلى سلاسل التوريد العالمية والتزامها ببرامج المسئولية الاجتماعية التي تفرضها الشركات عابرة القارات إلى تحسين ظروف العمل وزيادة فرص العمل اللائق التي توفرها الشركات المحلية. غير أن هذا يتحقق في عدد محدود من الشركات الكبيرة التي تستطيع بالفعل الالتزام بما تفرضه الشركات العالمية من قيود في هذا المجال. وتلعب المسئولية الاجتماعية لرأس المال دورا هاما في مجال عمالة الأطفال وفي توفير شروط الأمان والسلامة المهنية في الشركات المحلية ومراعاة حصول العمال على حقوقهم المتعلقة بساعات العمل وأجورهم والحوافز، وهذه الأمور تلجأ بعض الشركات المحلية غير المسئولة اجتماعيا إلى عدم الالتزام بها.

- يتسم الاقتصاد المصري بتنامي حجم القطاع غير الرسمي في مصر وارتفاع مساهمته في النشاط الاقتصادي، واستيعابه لأعداد متزايدة من العمالة التي تقدر بحوالي ثلث عدد المشتغلين في القطاع غير الزراعي. وعلى الرغم من محاولة الحكومات المتتالية تعقب العاملين في هذا القطاع بقوة القانون تارة وتشجيعهم من خلال الحوافز المختلفة تارة أخرى على الانضمام إلى القطاع الرسمي، إلا أن التزام هذا القطاع بالقوانين والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي مازال أمرا اختياريا. وينبع عدم التزام القطاع غير الرسمي بهذه القوانين من ارتفاع تكلفة هذا الالتزام فضلا عن عدم الدراية بهذه القوانين في أحيان كثيرة. وهنا تظهر أهمية المسئولية الاجتماعية لرأس المال، حيث يتطلب حرص الشركات على تبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية الالتزام بالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وقوانين العمل والبيئة. وكلما ارتفعت درجة وعي المجتمع زادت ضغوط أصحاب المصالح، خاصة المستهلكين، على القطاع غير الرسمي للالتزام بالقوانين المختلفة خاصة ما يتعلق منها بالبيئة وبسوق العمل وبتقديم خدمات ما بعد البيع. غير أن هذا يتطلب مساندة كل من الحكومة، من خلال منح الحوافز، والمجتمع المدني، من خلال رفع درجة الوعي بأهمية الدور الذي تلعبه برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال في النهوض بالقطاع غير الرسمي وتشجيعه على الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

- ومما يجدر ذكره لدى تقييم تجارب المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر أن هناك عددا من التحديات التي تواجه الشركات المحلية وخاصة الشركات الكبرى، والتي تؤثر سلبا على مدى التزامها ببرامج المسئولية الاجتماعية. وتتمثل أهم هذه التحديات في التعرض للنقد من الجهات المختلفة بسبب ما تفرضه هذه البرامج على الشركات من الالتزام بالشفافية، وهو الأمر الذي قد يؤثر سلبا على استعداد الشركات للمشاركة في رسم وتنفيذ هذه البرامج. كذلك فإن عدم توافر الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسئولية الاجتماعية على نحو فعال وما يرتبط بها من إعداد التقارير والمتابعة والتقييم، يعد تحديا هاما

أمام نجاح هذه البرامج، وذلك بالإضافة إلى التحدي الخاص بارتفاع تكلفة تنفيذ هذه البرامج وعدم توافر الموارد المالية الكافية لتغطيتها.

٤-٤ التحديات التي تواجه الشركات المحلية عند التزامها بتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال

تواجه الشركات المحلية وخاصة الشركات الكبرى، عددا من التحديات التي قد تؤثر سلبا على مدى التزامها بهذه البرامج والتي يتعين تضافر الجهود لمواجهتها. وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- التعرض للنقد من الجهات المختلفة بسبب ما تفرضه برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال على الشركات من الالتزام بالشفافية مما قد يؤثر سلبا على استعداد الشركات للمشاركة في رسم وتنفيذ هذه البرامج.
- عدم توافر الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال على نحو فعال وما يرتبط بها من إعداد التقارير والمتابعة والتقييم.
- ارتفاع تكلفة تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال وعدم توافر الموارد المالية الكافية لتغطيتها.

٥- الخاتمة والتوصيات

بصفة عامة، وعلى الرغم من تفاوت مستوى المسئولية الاجتماعية لرأس المال من بلد لآخر، إلا أن المؤشرات تؤكد على تزايد الدور الاجتماعي الذي تلعبه الشركات في المجالات الاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم والصحة ومساندة الفقراء والأقليات والدفاع عن حقوق الإنسان. إلا أن هذا الدور مازال محدودا ولا تشعر به سوى نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع. كما أن هناك مجالات كثيرة تساهم الشركات فيها بشكل بسيط، مثل تحسين أحوال العاملين بها، أو تلبية احتياجات المستهلكين أو حماية البيئة. وعلى الرغم من زيادة حدة التيار الذي يؤكد على أهمية المسئولية الاجتماعية لرأس المال، إلا أن الحقائق والمؤشرات تؤكد عدم اضطلاع الشركات بهذه المسئولية على النحو المرغوب أو المتوقع.

ومن الممكن تفسير ضعف تأثير مساهمة المسئولية الاجتماعية بعدم وجود خطة متكاملة تجتمع فيها الجهود المختلفة بحيث تحدد هذه الخطة الأهداف المرجو تحقيقها وتحدد الأدوار التي ستلعبها الشركات وكذلك المؤشرات التي تسمح بقياس تأثير دور الشركات على النحو الذي يتيح تقييم مساهمتها ومتابعتها بشكل دقيق. وقد يكون السبب وراء غياب مثل هذه الخطة وتحديد أهداف بعينها تسعى الشركات إلى تحقيقها من خلال برامج المسئولية الاجتماعية، هو تشعب المجالات التي تحتاج إلى دعم سريع وكبير من قطاع الأعمال. ولكن هذا لا يقلل من أهمية وجود إستراتيجية قومية تتوحد في إطارها الجهود المبذولة في هذا المجال.

في ضوء ما سبق تخلص الورقة إلى مجموعة من التوصيات بشأن الدور الذي تستطيع كل من الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات الأعمال والشركات عابرة القارات الاضطلاع به لتشجيع مساهمة الشركات في برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال.

٥-١ دور الدولة

- توفير مناخ ملائم لقيام الشركات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.
- إعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وإتاحتها وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تشجيع الشركات على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح من خلال الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية، لفترة محددة وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية بعينها.
- منح بعض الجوائز المالية والمعنوية لتشجيع الشركات على المساهمة الفعالة في برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال.

٥-٢ دور منظمات الأعمال

- تحديد مفهوم موحد للمسئولية الاجتماعية لرأس المال، على نحو يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري.
- تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وزيادة الوعي لدى هذه الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، بأهمية هذه البرامج وأثرها على أرباح الشركات في المدى المتوسط والطويل وعلى اندماجها في سلاسل التوريد العالمية.
- ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية التي يتعين على قطاع الأعمال استهدافها وتحديد أكفأ الطرق للتعامل معها.
- رسم إستراتيجية متكاملة للمسئولية الاجتماعية لرأس المال يتم بناء عليها تحديد الأولويات التي سيتم التعامل معها وأيضا المبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها الشركات عند تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية.
- تحديد إطار زمني لتنفيذ هذه الإستراتيجية واختيار بعض المؤشرات التي تقيس مدى نجاح برامج الإستراتيجية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

- تشجيع الشركات على الإفصاح والشفافية وعلى تبني معايير محددة بخصوص الإفصاح عن البيانات غير المالية الخاصة ببرامج المسئولية الاجتماعية.

٥-٣ دور القطاع الخاص

- يتعين على كل شركة أن تُضمِن الرسالة الخاصة بها سياستها في تحمل مسئوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح، على النحو الذي يؤكد على حماية أصول الشركة، واحترام حقوق أصحاب المصالح.
- تبني الشركات سياسة واضحة للتنمية البشرية، بحيث تنص على مشاركة العاملين بالشركات في إدارتها من خلال مراجعة الميزانيات السنوية وتحديد الأجور ومستوى الرعاية الصحية التي يتمتعون بها وأيضا التدريب الذي يحتاجون إليه.
- تلتزم الشركات بمجموعة من القواعد الأخلاقية التي تحددها مجالس إدارات هذه الشركات ويقرها حملة الأسهم ويتم إعلانها بكل شفافية وتلتزم الشركات بتطبيقها.
- يتعين على الشركات أن تهتم بتلبية التزاماتها تجاه عملائها وأن تسعى جاهدة لتلبية رغباتهم وحماية حقوقهم.
- ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء ممارسة الشركات لنشاطها الاقتصادي.
- إعداد توجيهات استرشادية للمسئولية الاجتماعية.

٥-٤ دور الشركات عابرة القارات

- تقديم خبراتها المتراكمة من العمل في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال في البلدان المختلفة، خاصة ما يتعلق بالبرامج الفعالة والمؤثرة وكيفية تنفيذها وتمويلها وأيضا أسلوب ومنهجية المتابعة والتقييم والإفصاح وإعداد التقارير.
- تقديم الدعم للشركات المحلية خاصة في مجال تدريب المدربين وتأهيلهم في مجال رسم وتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال.

REFERENCES

Alexander, G., and R, Bucholtz.1978. Corporate social responsibility and stock market performance. *Academy of Management Journal*, vol. 21.

APEC (Asia Pacific Economic Cooperation). 2005. Corporate social responsibility in the APEC region: Current status and implications. Human Resource Development Working Group Capacity Building Network, December.

Ararat, Melsa, and Ceyhun Gocenogla. 2007. *Drivers for sustainable corporate responsibility: Case of Turkey.* CSR Association,-Turkey, General Secretary.

Bragdon, Joseph H., Jr., and John A. T. Marlin. 1972. Is pollution profitable? *Risk Management*, vol. 19. April.

Commission of the European Communities. 2001. *Promoting a European framework for corporate social responsibility*. Green Paper. Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affairs, July.

———. 2003. *Mapping instruments for corporate social responsibility*. Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affairs, April.

———. 2006. *Implementing the partnership for growth and jobs: Making Europe a pole of excellence on corporate social responsibility*. Communication from the Commission to the European Parliament, the Council and the European and Economic and Social Committee no. 136, March.

Dowell, G., S. Hart, and B. Yeung. 2000. *Do corporate global environmental standards create or destroy market value? Management Science*, 46 (8).

Färe, Rolf., Shawna Grosskopf, and Carl Pasurka. 2006. Social responsibility: U.S. power plants 1985–1998. *Journal of Productivity Analysis*, vol. 26, issue 3, December.

Friedman, Andrew L., and Samantha Miles. 2002. Developing stakeholder theory. *Journal of Management Studies*, vol. 39, issue 1.

Gordon, Kathryn. 2001. *The OECD guidelines and other corporate responsibility instruments: a comparison*. OECD. Directorate for Financial Fiscal and Enterprise Affairs. Working Papers on International Investment, December.

Gray, Wayne B., and Ronald J Shadbegian. 2003. Plant vintage, technology, and environmental regulation, *Journal of Environmental Economics and Management*, Elsevier, vol. 46 (3) November.

Griffin, J. J., and J. F. Mahon. 1997. *The corporate social performance and corporate financial performance debate: Twenty-five years of incomparable research*. *Business and Society*, 36(1):5-31.

Gutiérrez, Roberto, and Audra Jones. 2004. Corporate social responsibility in Latin America: An overview of its characteristics and effects on local communities. In Manuel Cotreras, ed., *Corporate social responsibility in Asia and Latin America*. Inter-American Development Bank, Washington.

Holder-Webb, Lori, Jeffrey Cohen, Leda Nath, and David Wood. 2008. The Supply of Corporate Social Responsibility Disclosures among US. Firms. *Journal of Business Ethics.*

Hopkins, Michael. 2004. *Corporate social responsibility: An issues paper, policy integration department world commission on the social dimension of globalization*. International Labor Office, Working Paper no. 27, May.

ILO. 2006. *Tripartie declaration of principles concerning multinational enterprises and social policy*. Geneva.

Klein, Benjamin, and Keith B. Leffer. 1981. The role of market forces in assuring contractual performance. *Journal of Political Economy*, Vol. 89.

Manasakis, C.E., Evangelos Mitrokostas, and E. Petrakis. 2006. *Corporate social responsibility in oligopolistic markets*, CSR Papers 7.06, Fondazione Eni Enrico Mattei.

Mangaliso, Mzamo P. 1997. South Africa: Corporate social responsibility and the Sullivan principles. *Journal of Black Studies*, vol. 28, no. 2. November.

Mansley, Mark, and David Bright. 2000. *Socially responsible investment: A guide for pension funds and institutional investors*. Monitor Press.

McGuire, Jean B., Alison Sundgren, and Thomas Schneeweis. 1988. Corporate social responsibility and firm financial performance. *The Academy of Management Journal*, vol. 31, no. 4. December, pp. 854-872.

McWilliams, A., and D. Siegel. 2000. Corporate social responsibility and financial performance: Correlation or misspecification? *Strategic Management Journal*, 21(5).

McWilliams, A., Siegel D., and Teoh S. H. 1999. Issues in the use of event study methodology: A critical analysis of corporate social responsibility studies. *Organizational Research Methods*. October.

Ministry of Investment, and the United Nations Development Programme (UNDP). 2007. *Business solutions for human development*, Egypt.

Michell, R. K., B. R., Agle, and D. J., Wood. 1997. Toward a theory of stakeholder identification and salience: Defining the principle of who and what really counts. *Academy of Management Review* no. 22 (4).

Moussavi, F., and D. Evans. 1986. An attributable approach to measuring corporate social performance. Mimeo, San Diego.

Muller, Alan, and A. Kolk. Forthcoming. CSR performance in emerging markets: Evidence from Mexico. *Journal of Business Ethics*.

OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). 2007. *The OECD guidelines for multinational enterprises and the financial sector*, June.

Orlitzky, M., F.L., Schmidt, and S.L Rynes. 2003. Corporate social and financial performance: A meta-analysis. *Organization Studies*, vol. 24, issue 3.

Morrison Paul, Catherine J., and Donald Sigel. 2006. *Corporate social responsibility and economic performance.* Rensselaer Working Paper no. 0605. March.

Posnikoff, J. 1997. Disinvestment from South Africa: They did well by doing good. *Contemporary Economic Policy*, vol. 15, issue no. 1.

Rebolledo, Anthony Bryan J., and Charmaine M. Nuguid-Anden. 2003. *Socially responsible investment in Asian emerging markets*. International Finance Corporation (IFC), Philippines. October.

Riesco, Manuel, Gustavo Lagos, and Marcos Lima. 2005. *The "Pay Your Taxes" debate, perspectives on corporate taxation and social responsibility in the Chilean mining industry.* Technology, Business and Society Programme, United Nations Research Institute for Social Development, October.

Rosdahl, Anders. 2002. *The policy to promote social responsibility of enterprises in Denmark.* The Danish National Institute of Social Research.Working Paper no. 10.

Shamseldin, Ashraf. 2006. Strengthening corporate social responsibility in the MENA region case study of Egypt. Paper presented in MDF5, January.

Sood, Atul, and Bimal Arora. 2006. *The political economy of corporate responsibility in India*. Technology, Business and Society Programme Paper no. 18. United Nations Research Institute for Social Development, November.

S&P (Standard and Poor's), Credit Rating Information Services of India Limited (CRISIL), and KLD Research and Analytics, Inc. 2008. *An environment, social, governance (ESG) index for emerging markets: A pilot in India.*

Steiner, G. A. 1972. Social policies for business. *California Management Review* (winter).

Strategic Direction. 2008. Playing fair? *Global Perspectives on Corporate Social Responsibility*, vol. 24 no. 3.

Thomas , Thomas. 2007. *Singapore Compact for CSR: The CSR Movement in Singapore*.

TNT. 2006. *Moving the world: TNT supports world food program to fight hunger.*

WBCSD (World Business Council for Sustainable Development). 1999. *Meeting changing expectations: Corporate social responsibility.*

Wedel, Paul. 2007. Recent developments in corporate social responsibility in Thailand. Paper presented in the ADB regional conference entitled "Enhancing Corporate Social Responsibility in Asia," held in October 17-19.

Wendy Chapple, Catherine J. Morrison Paul, and Richard Harris. 2004. *Manufacturing and corporate environmental responsibility: Cost implications of voluntary waste minimization*. International Centre for Corporate Social Responsibility, Nottingham University Business School, Working Paper no. 17.

Williams, Cynthia A., and Ruth V. Aguilera. 2008. Corporate social responsibility in a comparative perspective. In A. Crane, A. McWilliams, D. Matten, J. Moon, and D. Siegel (Eds.), *Handbook of corporate social responsibility*. Oxford: Oxford University Press.

World Bank. 2005. *Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania*. Working Paper, March.

Wright, P., and Ferris, S. 1997. Agency conflict and corporate strategy: The effect of divestment on corporate value. *Strategic Management Journal*, vol. 18.